

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences économique



جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان

إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية - دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وإدارة المخاطر

إشراف الأستاذ:

— ذياب محمد

إعداد الطالب:

- بوعلي دليلا

- لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	1- بوجلال محمد
مناقشا	أستاذة مساعدة (أ)	2- لعميد نور الهدى
مشرفا	أستاذ مساعد (أ)	3- محمد ذياب

السنة الجامعية: 2015/2014

فهرس المحتويات

العنوان

آية قرآنية.

الإهداء.

شكر و تقدير.

الملخص.

I..... فهرس المحتويات

IX..... فهرس الجداول

X..... فهرس الأشكال

المقدمة العامة (ص أ - ص ح).

ب مقدمة

ج تحديد الإشكالية

د..... فرضيات البحث

د..... إطار الدراسة

د..... أسباب اختيار الموضوع

ه..... أهمية البحث

ه..... أهداف البحث

ه..... المنهج المستخدم

ه..... الدراسات السابقة

هيكـل البـحث..... ح

الفصل الأول : الإطار النظري للخطر المصرفي

10.....	تمهيد
10.....	المبحث الأول :تعريف الخطر و أقسامه
11.....	المطلب الأول : تعريف الخطر و المخاطرة
12.....	الفرع الأول : تعريف قانوني للخطر
12.....	الفرع الثاني : التعريف الفقهي الإسلامي للخطر
13.....	الفرع الثالث : التعريف الاقتصادي للخطر
18.....	المطلب الثاني : تقسيمات المخاطر
18.....	الفرع الأول : المخاطر النظامية
18	الفرع الثاني : المخاطر اللانظامية
19.....	الفرع الثالث : المخاطر الكلية
19.....	المبحث الثاني : عوامل الخطر المصرفي
21.....	المطلب الأول : عمليات إدارة المخاطر
20.....	الفرع الأول : خطوات إدارة الخطر
30.....	الفرع الثاني : تقنيات التعامل مع المخاطر
32.....	المطلب الثاني : نظام إدارة المخاطر
32.....	الفرع الأول : تقدير الخطر
33.....	الفرع الثاني : تقييم المخاطر

34.....	الفرع الثالث : الرقابة على الخطر
35.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الخطر وإدارته في البنوك التقليدية	
37.....	تمهيد
37.....	المبحث الأول : المخاطر في البنوك التقليدية
37.....	المطلب الأول : تعريف البنوك التقليدية
40.....	المطلب الثاني : تعريف المخاطر البنكية
41.....	المطلب الثالث : أنواع المخاطر المصرفية
41	الفرع الأول : المخاطر الإستراتيجية
42.....	الفرع الثاني : مخاطر الائتمان
43.....	الفرع الثالث : مخاطر السيولة
44.....	الفرع الرابع: مخاطر سعر الفائدة
45.....	الفرع الخامس :مخاطر السعر
46.....	الفرع السادس : مخاطر سعر الصرف
47.....	الفرع السابع: المخاطر التشغيلية
48.....	الفرع الثامن : المخاطر التنظيمية
48.....	الفرع التاسع : مخاطر السمعة
48.....	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية
49.....	المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية

50.....	المطلب الثاني : أدوات الرصد
48.....	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
48.....	المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية
48.....	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
48.....	المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية
50.....	الفرع الأول : تحليل الفجوة
51.....	الفرع الثاني : تحليل الفترة
52.....	الفرع الثالث :القيمة المخاطر بها
54.....	الفرع الرابع : معدل العائد المنقح
56.....	الفرع الخامس : التصكيك
58.....	الفرع السادس : المشتقات
59.....	المبحث الثالث : عمليات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
59.....	المطلب الأول : إدارة المخاطر المالية
59.....	الفرع الأول : إدارة مخاطر الائتمان
63.....	الفرع الثاني : إدارة مخاطر السيولة.
64.....	الفرع الثالث : إدارة مخاطر السوق.
65.....	المطلب الثاني : إدارة المخاطر الغير مالية.
65.....	الفرع الأول : إدارة مخاطر التشغيل.
67.....	الفرع الثاني : إدارة المخاطر القانونية.

67.....إدارة مخاطر السمعة. الفرع الثالث :

68.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث : المخاطر وإدارتها في البنوك الإسلامية

70.....تمهيد

71.....المبحث الأول: المخاطر في البنوك الإسلامية.

71.....المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية.

71.....الفرع الأول : مفهوم البنوك الإسلامية .

72.....الفرع الثاني : ضوابط عمل البنوك الإسلامية .

74.....المطلب الثاني : مخاطر البنوك الإسلامية .

75.....الفرع الأول : مخاطر الائتمان

76.....الفرع الثاني : مخاطر السعر المرجعي.

75.....الفرع الثالث : مخاطر السيولة.

76.....الفرع الرابع : مخاطر التشغيل.

76.....الفرع الخامس : المخاطر القانونية.

77.....الفرع السادس : مخاطر السحب .

77.....الفرع السابع : مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي.

77.....الفرع الثامن : مخاطر الإزاحة التجارية .

78.....الفرع التاسع :مخاطر متعلقة بصيغ التمويل الإسلامي.

84.....المبحث الثاني : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .

84.....	المطلب الأول : المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر
84.....	الفرع الأول : وضوح محتوى إدارة المخاطر
85.....	الفرع الثاني : توظيف الكفاءات المؤهلة و المؤمنة برسالة المصرف
85.....	الفرع الثالث : إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر
86.....	الفرع الرابع : بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية
86.....	المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
87.....	الفرع الأول : تنويع الائتمان و الاستثمار
88.....	الفرع الثاني : وضع نظام للمعلومات و التقييم
89.....	الفرع الثالث : تخطيط احتياطات و مخصصات لمواجهة المخاطر
89.....	الفرع الرابع : التامين التكافلي
90.....	الفرع الخامس : الضمانات و الرهانات
92.....	الفرع السادس : معالجة المخاطر التعاقدية
93.....	الفرع السابع : المشتقات و البدائل
95.....	الفرع الثامن : الشركات التابعة
95.....	المبحث الثالث : إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل 2
	المطلب الأول: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل
96.....2	
98.....	المطلب الثاني: انعكاسات مقررات بازل 2 على النظام المصرفي
98.....	الفرع الأول : الانعكاسات الايجابية

99.....	الفرع الثاني : الانعكاسات السلبية
99.....	المطلب الثالث : انعكاسات بازل 2 على النظام المصرفي الإسلامي
100.....	الفرع الأول : الانعكاسات السلبية
100.....	الفرع الثاني : الانعكاسات الايجابية
100.....	خلاصة الفصل
الفصل الرابع : الفرق بين البنوك الإسلامية و التقليدية في إدارة المخاطر	
102.....	تمهيد
102.....	المبحث الأول : تمييز البنوك الإسلامية عن التقليدية
102.....	المطلب الأول : الفروق التنظيمية
102.....	الفرع الأول : من حيث شكل المؤسسة
102.....	الفرع الثاني : من حيث الإدارة و التنظيم
103.....	المطلب الثاني : الفروق النظرية
104.....	المطلب الثالث : الفروق التقنية
106.....	المبحث الثاني : المقارنة بين موارد و استخدامات البنوك الإسلامية و التقليدية
110.....	المبحث الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين البنوك التقليدية و الإسلامية في إدارة المخاطر
110.....	المطلب الأول : أوجه التشابه
111.....	المطلب الثاني : أوجه الاختلاف
113.....	خلاصة الفصل

الخاتمة

115.....	الخاتمة
115.....	نتائج البحث
116.....	نتائج اختبار فرضيات الموضوع
117.....	آفاق البحث
118.....	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	عملية إدارة المخاطر	01
21	إدارة المخاطر	02
27	خطوات عملية إدارة المخاطر	03
53	المفهوم الأساسي للقيمة المخاطر بها	04
55	تقدير رأس المال المخاطر بطريقة العائد المعدل	05
52	تحويل الأصول إلى سندات متداولة	06
93	عقود الخطوتين	07
96	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2	08

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	وصف الخطر	01
27	النتائج و التهديدات و الفرص	02
28	تقييم درجات الخطر	03
97	جدول الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2	04
107	الفرق بين البنك الإسلامي و التقليدي في الموارد و الاستخدامات	05
109	شكل تقريبي لمحتوى ميزانية بنك إسلامي	06
109	شكل تقريبي لمحتوى ميزانية بنك تقليدي	07

مقدمة :

تلعب المصارف بنوعها التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية ، حيث تربط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية ، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام الفائدة والقاعدة الإقراضية في استقطاب أموال المودعين ، أو عند منحه التمويل للمستثمرين ، في حين أن المصارف الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ، ولا تتعامل بالفائدة أخذًا ولا عطاءً.

إن عملية قياس مقدار عدم التأكد وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة هو دور ما يسمى بـ "إدارة المخاطر" ، حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة من التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر وصعوبات في المستقبل ، يمكن أن تعرقل مسارها، كما أنها تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العائد والمخاطرة المرتبطة بها ، ومن ثم الاستخدام الفعال والكفء للموارد الذي يسهم في تحقيق أهداف المنظمات.

لا شك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا ، المعاصر حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي، ومستحدثات العمل المصرفي ، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ، ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في هذه الصناعة ، من هنا فقد ارتكزت الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، من اجل المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي خدمة للاقتصاد ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية ، حيث اهتمت البنوك بإنشاء جهاز الغرض منه قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة ، ليس بهدف تقليل المخاطر فحسب ، بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك واستراتيجياتها، وتدعيم قراراتها التنافسية في السوق . مع زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتنوعها وتعقدتها ، حتم على المصارف أن تزيد من اهتمامها بإدارة تلك المخاطر والتحوط منها عن طريق ابتكار جملة من الأدوات والأساليب المالية ، التي تمنحها القدرة في تسيير وإدارة أنشطتها ضمن مجال مخاطرة مسموح به.

إلا إن طبيعة العمل المصرفي الإسلامي جعلتها تتجاوز تشريعات وحدود العمل المصرفي التقليدي ، مما أدى بها للانفتاح على نوعين من المخاطر ، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية ناتجة عن طبيعة العمل المصرفي، وأخرى تنفرد بها نتيجة النهج الذي اتبعته لأداء نشاطها، لذلك سعت المصارف الإسلامية للبحث عن أساليب وطرق تحوطية تختلف عن النموذج التقليدي الذي لا يخدم طبيعة عملها. لذا كان لزاما على البنوك التقليدية والإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها ، من خلال إدارة هذه المخاطر ، وبما أنها تعمل تحت رقابة وإشراف البنك المركزي فهو المسؤول عن سلامة النظام المصرفي للدولة ، فهو يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة بوضعه للقوانين والقواعد الاحترازية ، والتي نجدها على المستوى الدولي في مقررات بازل 2 لإدارة المخاطر البنكية. وفي سياق الحديث عن إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، نطرح الإشكالية لهذه الدراسة والمتمثلة في :

كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ؟ وأي البنوك أكثر مقدرة على إدارة المخاطر البنكية ؟.

ويتم تناول هذه الإشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية ، والتي تساهم في توضيح بعض جوانبها و منها:

- 1- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
- 2- كيف يمكن تجنب المخاطر البنكية؟
- 3- ما هي الأدوات والسبل التي تنتهجها المصارف لإدارة المخاطرة التي تتعرض لها؟
- 4- هل يمكن اعتبار إدارة المخاطر حلا لمواجهة المخاطر؟ أم هي مجرد وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي؟
- 5- أين تكمن أوجه التشابه والاختلاف في البنوك من حيث إدارتها للمخاطر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة فإننا ننطلق من الفرضيات التالية:

- 1- تتعرض البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية إلى مخاطر عديدة، لكن الاختلاف يكمن في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك التقليدية.
- 2- البنوك التقليدية أكثر مقدرة على إدارة مخاطرها لاستخدامها للوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر.
- 3- البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر لتقيدها بالضوابط الشرعية واحترامها للمبادئ الإسلامية.

إطار الدراسة :

يعالج موضوع الدراسة البحث في كيفية إدارة المخاطر البنكية لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، من خلال التطرق لأنواع المخاطر والوسائل والأساليب الوقائية والعلاجية المختلفة في كلا النوعين من البنوك ، من ثم إجراء مقارنة للتعرف على أي البنوك أكثر مقدرة على إدارة المخاطر والتحوط منها.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- كون الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص "مالية و إدارة المخاطر" .
- 2- لأنه يتناول بالدراسة مشكل يمس امن و سلامة البنوك، وبالتالي سلامة الاقتصاد .
- 3- كثرة الجدل على تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في إدارة المخاطر البنكية.
- 4- عدم تمكن بعض البنوك من مواجهة المخاطر ، وإفلاس بعضها .
- 5- اغلب الدراسات كانت تبحث عن معرفة وتحديد مخاطر كل بنك على إحدى .
- 6- يندرج هذا الموضوع ضمن ميول ورغبة الباحث في مثل هذه المواضيع.

7- المساهمة في تقديم حلول واقتراحات لإدارة المخاطر البنكية.

أهمية البحث:

يكتسب الموضوع أهميته من خلال تعريف الخطر والمخاطر التي تتعرض لها البنوك إضافة إلى التعرف على إدارة المخاطر المصرفية كنظام وعمليات ، وتحديد مشكلة أساسية تتعلق بتحديد و ضبط المخاطر البنكية ، وسبل معالجتها والإسهام في تسليط الضوء على احد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها، وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- 1- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها .
- 2- إبراز الأنواع المختلفة للمخاطر وطرق قياسها في البنوك التقليدية.
- 3- إبراز المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية ومناقشتها.
- 4- إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمقارن ، لأنها الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة كونه نظري، إذ يمكننا من جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية ، والمقارنة بينهما.

الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة تهتم بالمخاطرة البنكية في دراسات وأبحاث سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

- 1-دراسة بعنوان إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، لطارق الله خان وحبیب أحمد باللغة الانجليزية والذي تم ترجمته من قبل عثمان بابكر أحمد ورضا سعد الله ، بجدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، غطت

هذه الدراسة عددا من المجالات المتعلقة بقضايا إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الإسلامية، فقد تناولت الأهمية العامة لها ، وبصورة شاملة المفاهيم المتعددة للمخاطر والمعايير والطرق المتبعة في الصناعة المالية لإدارة المخاطر، ومناقشة بعض المخاطر التي تنفرد بها صيغ التمويل الإسلامية ، إضافة إلى تحليل نتائج دراسة ميدانية حول تصورات المصارف الإسلامية للمخاطر المتعددة، ومناقشة المستجدات الرقابية ذات الصلة بإدارة المخاطر، تضمنت المقترحات المناسبة للرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، كما تضمنت تحليل التحديات الشرعية المتعلقة بإدارة المخاطر.

2-دراسة مقدمة من الأستاذ الدكتور غالب عوض الرفاعي والأستاذ فيصل صادق، بعنوان **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، وهي مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة بالأردن ، أيام 16 - 18 ابريل 2007 ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يواجه الاستثمار في المصارف الإسلامية العديد من المخاطر ، سواء ما كان يتعلق بالعملاء المستثمرين والإمكانيات الاستثمارية، وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.
- نظرا للطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي، فإن ما تتعرض له الاستثمارات في المصارف الإسلامية يختلف اختلافا كبيرا عن تلك المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية .
- بسبب عدم توفر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة ارتفاع نسبة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.

3-أطروحة دكتورة بعنوان "إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية- دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة-" جامعة دمشق ، سوريا، للطالب عمر محمد فهد شيخ عثمان ، 2009 ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

• تتميز المصارف التقليدية بانخفاض درجة المخاطر بها ، والسبب في ذلك ممارستها عمليات إقراض النقد الذي ينتج عنه مخاطر ائتمانية، بينما تعمل المصارف الإسلامية وفق قاعدة الخراج بالضمان والذي ينتج عنه مخاطر أدوات الاستثمار الإسلامية، إضافة للمخاطر الائتمانية، وذلك بمزج رأس المال مع العمل من خلال تقديمها عمليات التمويل المتنوعة من بيع ومشاركات وأجارات ، هذه العمليات ينتج عنها مخاطر عديدة.

4- دراسة مقدمة من الأستاذ الدكتور مفتاح صالح، بعنوان **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، وهي مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ضرورية ، وهي متكاملة، وتتشرك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية ولكنها تتفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية، وأضاف مفتاح صالح انه يجب توفر متطلبات لضمان الفعالية ونذكر منها إن يكون لكل بنك لجنة إدارة مخاطر تهتم بإعداد السياسات العامة أما إدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات.

5- مذكرة ماجستير بعنوان **"إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"** - جامعة محمد خيضر، بسكرة، للطالبة خضراوي نعيمة، 2009/2008، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والإسلامية، توصلت إلى وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر، وظهور الأزمات وإفلاس البنوك التقليدية والتي تعتمد على وسائل التغطية، فهي تحمل في تحقيقها مخاطر مباشرة شديدة الخطورة، بينما البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجدية للمشروع الممول، وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه فهي دائما لها مبادئ وأساليب جعلتها تتصدى للمخاطر والأزمات المالية، في الأخير توصلت إلى التأكيد

على أن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة على إدارة المخاطر عن البنوك التقليدية.

أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة، هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية التي لا تنحصر في المخاطر الائتمانية، كذلك في تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة المخاطر.

هيكل البحث:

بما أن موضوع دراستنا هو موضوع مقارنة، ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة عامة وأربع فصول وخاتمة، تضمنت هذه الفصول ما يلي :

الفصل الأول جاء بعنوان الإطار النظري للخطر المصرفي، الذي ارتأينا أن نقسمه إلى مبحثين الأول لتعريف الخطر وأقسامه، تناولنا به تعريفه من النواحي القانونية والفقهية والاقتصادية، أما الثاني فتكلمنا فيه عن عوامل الخطر المصرفي والمتمثلة في عمليات إدارة المخاطر، وفصلنا بعض الشيء في الخطوات، وكذلك التقنيات المتبعة للتعامل مع المخاطر، ثم تطرقنا إلى نظام إدارة المخاطر بما فيها تقدير الخطر وتقييم للمخاطر والرقابة عليها، هذا فيما يخص الفصل الأول، إما الفصل الثاني فقد ارتأينا إن نعونه بالمخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية، قسمناه إلى ثلاث مباحث، تضمن الأول تعريف البنوك التقليدية وتعريف مخاطرها وأنواعها، ثم تعريف إدارة المخاطر المصرفية وأدوات الرصد، ومن ثم تطرقنا لعمليات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية، إما فيما يخص الفصل الثالث والذي اندرج تحت عنوان المخاطر وإدارتها في البنوك الإسلامية فقد قسمناه هو الآخر إلى ثلاث مباحث لنعرف البنوك الإسلامية والضوابط الملزمة للعمل بها، والمخاطر المعرضة لها والتي تختص بها، ثم المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر وأدواتها في البنوك الإسلامية، ومن ثم تطرقنا إلى إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل.

وللمقارنة خصصنا فصلا رابعا يضم المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وبين مواردها واستخداماتها، وتمييز البنوك الإسلامية عن التقليدية نظريا، تنظيميا وتقنيا، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الفصل الأول : الإطار النظري للخطر المصرفي .

تمهيد:

شهدت المؤسسات المالية المصرفية والأسواق المالية على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في اللجوء إلى التمويل من خلال الأسواق المالية الدولية، خاصة في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن برامج التحرر المالي والحد من القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال بين الأسواق.

صاحب هذا التطور تفاقم المخاطر من جهة، وعجز سبل تغطيتها من جهة أخرى، هذا ما دفع إلى تأسيس حقل معرفي جديد عنوانه "إدارة المخاطر"، ليشكل العمود الفقري للثقافة المصرفية الجديدة، حيث تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر أن تكون الإدارات العليا للمؤسسات المالية والمصرفية، مدركة تماما لأهمية هذه الإدارة، وذلك من خلال وضعها لاستراتيجيات، واعتمادها على أسلوب علمي في قياس المخاطر وذلك بتهيئة الكفاءات والخبرات في هذه الإدارة. لهذا يتصف عالم الأعمال اليوم بكل مؤسساته وتنظيماته سواء العامة كانت أم الخاصة بمواجهة الكثير من المخاطر بمختلف أنواعها (المخاطر التشغيلية، المالية، التنظيمية... الخ) والتي قد تكون مقبولة إلى حد ما. وقد تجمع هذه المخاطر لتتخطى كل الحدود والمساحات لتكون أزمات قد تكون على مستوى المنظمة أو المؤسسة أو تأخذ حيزا اكبر لتشمل قطاع أو اقتصاد معين، وقد تتطور لتشمل عدد كبير من الاقتصاديات لتصبح أزمة عالمية. وهنا يستوجب التعامل مع مختلف هذه المخاطر بمنظور وظيفي يطلق عليه في الفقه الإداري اليوم بإدارة المخاطر.

المبحث الأول : تعريف الخطر و أقسامه .

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا، لذا يجب أن نفهم ونعرف معنى كلمة الخطر بشكل علمي، لان الخطر يتحول إلى مشكلة، وحيث

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

أن المشاريع تتعرض للمخاطر فانه يمكن من خلال الدراسة العملية أن نقنن أنواع هذه المخاطر أو نحددها بشكل أكثر دقة على النحو التالي¹:

- 1- بعض المخاطر تعتبر بسيطة ، وتتلاشى ولا تؤثر على سير المشروعات.
 - 2- بعض المخاطر يتطور ليتحول إلى مشكلة لها أبعادها، ويجب وضع خطة لإصلاحها سريعا.
 - 3- نسبة قليلة من المخاطر تتحول إلى أزمات قد تعصف بالمشروع بالكامل.
- والهدف من دراسة إدارة المخاطر هو التأكيد على أن النوع الثالث، يمكن أن يتلاشى تماما عندما يتم التخطيط الجيد له من قبل إدارة المخاطر.
- المطلب الأول: تعريف الخطر والمخاطرة .**

حسب تعريف أهل اللغة فان المخاطر في اللغة مشتقة من خطر ، بفتح الخاء والطاء وقد استعملت في عدة معاني منها : الإشراف على الهلاك، ففي سياق حديثنا نقول " إن رجلا خرج يخاطر بنفسه وماله " بمعنى يلقيها في التهلكة .

فلغة : إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RISCARE أي RISQUE والذي يدل على حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا، والانحراف عن المتوقع. وتدل على احتمال الخسارة والربح².

واصطلاحا: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد، المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، وحيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة³.

¹ عاطف عبد المنعم وآخرون : تقييم و إدارة المخاطر ، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر، 2008 ، ص 5 .

² هاجر زراقي : إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 - 2012 ، ص56 .

³ طلعت اسعد عبد الحميد : الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، مكتب الشقري الرئيس للدراسات العليا، 1991 ، بتصرف.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث. والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

الفرع الأول : التعريف القانوني للخطر.

يعرف ويبستر المخاطرة " على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة"¹. كما يعرف الخطر على انه" احتمالية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه"².

الفرع الثاني: التعريف الفقهي الإسلامي للخطر

التعريف بالغرر :

لغة: هو الخطر، والتغريب هو حمل النفس على الغرر.

يقال غرر نفسه وماله تغريباً، بمعنى عرضها للتهلكة من غير أن يعرف.

اصطلاحاً: يرى الفقهاء له تعريفات مختلفة، يمكن حصرها في ثلاث اتجاهات:

أحدها: يجعل الغرر مقصوراً على ما لا يدري أن يحصل أم لا يحصل ، ويخرج عنه المجهول، مثاله تعريف ابن عابدين : الغرر هو الشك في وجود المبيع.

ثانيها: يجعل الغرر مقصوراً على المجهول، ويخرج عنه ما شك فيه حصوله ، وهو رأي الظاهرية وحدهم، يقول ابن حزم : الغرر في البيع هو ما لا يدري فيه المشتري ما اشترى، أو البائع ما باع.

وثالثها: يجمع بين الاتجاهين السابقين، فيجعل الغرر شاملاً لما لا يدري حصوله وللمجهول، مثاله تعريف السرخسي: الغرر ما يكون مستور العاقبة، وهو رأي أكثر

¹ - طارق عبد العال حماد : دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص

260.

² بلعزوز بن علي : استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، عدد 7 ، 2009-2010.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

الفقهاء¹. وهذا هو التعريف الذي اخترته وفضلته على غيره من التعريفات، لأنه اجمعها للجزئيات الفقهية التي ادخلها الفقهاء تحت الغرر.

إما فيما يخص الغرر وعلاقته بمفهوم الخطر المالي، فترى الدكتورة خديجة خالدي* أن "الغرر لغة: هو الخطر والخديعة، وفي الاصطلاح الفقهي : الغرر ما يكون مستور العاقبة، وهو ما تردد بين أمرين، ليس احدهما اظهر، والغرر ينفي عن الشيء - كما قال ابن رشد - أن يكون معلوم الوجود، معلوم القدر، مقدورا على تسليمه".

كما ترى نوال بن عمارة أن المفهوم الفقهي الاصطلاحي حسب تعريف الإمام ابن القيم على أنها " المخاطرة المخطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها وأن يتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني الذي يتضمن أكل المال بالباطل². ويرى الباحثين إن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطر على عدة معاني ونجيزها في ما يلي:

- المراهنة وهي كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.
- التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه اغلب.

- احتمالية الخسارة والضياع.

الفرع الثالث : التعريف الاقتصادي للخطر

• تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة . كما ينظر إليها على إنها توقع اختلافات في العائدين المخطط المطلوب والمتوقع

¹ الصديق محمد الأمين الضرير : الغرر في العقود و أثاره في التطبيقات المعاصرة ، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 4 ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، ط 1 ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1993 ، ص 10 .
* خديجة خالدي : أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

² نوال بن عمارة: إدارة المخاطر في مصارف المشاركة ، المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 20-21 ، أكتوبر ، 2009.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

حدوثه، وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه و من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.¹

- كما تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية، نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل.²
- ويعرف هنيدي المخاطرة بأنها تمثل التقلب في العائد المستقبلي.³
- حسب مفتاح صالح فإن المخاطرة هي ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف ، وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها، وتواجه المؤسسات المصرفية أنواعا خاصة من المخاطر نظرا لطبيعة نشاطها، ويمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية وهو "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل إرباحا مستقبلية متوقعة"⁴.

- أما بوعشة مبارك فقد عرف الخطر على انه احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير، وعرف الخطر البنكي على انه عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية، والخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى أن الخطر يمكن أن ينتج عن :

○ نقص التنوع .

○ نقص السيولة .

¹ بلعروز بن علي: مرجع سابق.

² طلعت اسعد عبد الحميد : مرجع سابق ، بتصرف.

³ منير إبراهيم هنيدي : الفكر الحديث في إدارة المخاطر ، الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات المالية ، مكتب الإسكندرية ، ص 5.

⁴ مفتاح صالح : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 2.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

○ إرادة البنك في المخاطرة ¹.

- إن الخطر بمفهومه الشائع هو ما يمكن أن يتسبب في ضرر أو أذى لحياة الإنسان المادية أو المعنوية كملكاته، والبيئة المحيطة به، وماله، ووقته، وسمعته، وحتى علاقاته الاجتماعية².

إذ يعتبر كل حدث مستقبلي يهدد إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها، كما تجدر الإشارة إلى إن المخاطرة مصطلح مرتبط بالخطر، فهو يعبر عن ذلك المقياس لدرجة الخطورة، والذي تحكمه مجموعة من البديهيات، يمكن حصرها فيما يلي :

○ لا توجد أنشطة بدون مخاطرة، فالخطر مصاحب لحياة الإنسان.

○ المخاطرة جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار.

○ بعض المخاطر قد تخبو، ولكن ما تلبث أن تظهر مخاطر أخرى.

إذ وفقا لهذه البديهيات، المخاطرة مسؤولية الجميع في المؤسسة، لان الخطر لا يفرق بين أي جهة فيها، وبما أن الخطر مصادره عديدة، فان له عدة حلول من بينها حل امثل قد يكون خفيا، فالمطلوب من إدارة المؤسسة البحث عنه وتفعيله.

وإدارة المخاطر هي النشاط الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة، وتهدف إدارة المخاطر إلى :

○ درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، والعمل على عدم تكراره.

○ التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.

○ دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلا.

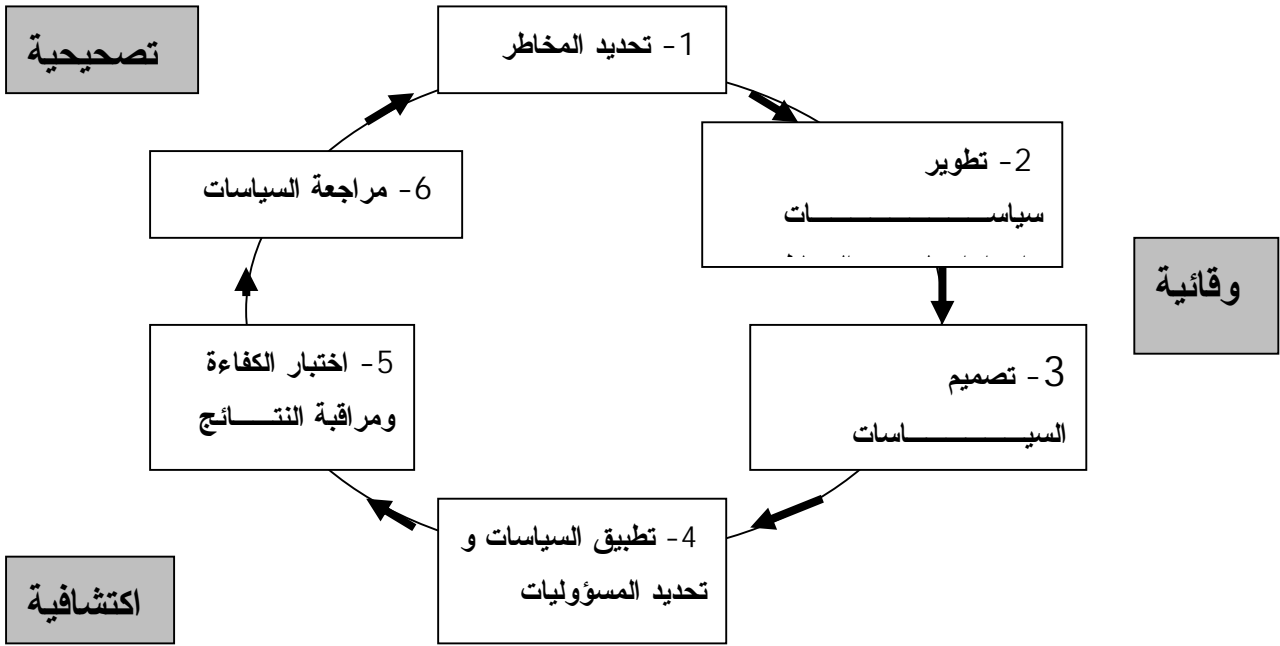
¹ مبارك بوعشة : إدارة المخاطر البنكية - مع إشارة لحالة الجزائر - ،المركز الجامعي العربي بن مهدي ، أم البواقي ، الجزائر .

² عبد القادر شلالى و علال قاشى : مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية ، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية و أثرها على اقتصاديات دول العالم ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، أيام 26-27 نوفمبر 2013 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

وبهذا تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لان نقاط الضعف تتغير مع الوقت، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 1 : عملية إدارة المخاطر



المصدر : عبد الرشيد بن ديب وعبد القادر شلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15 - 26 نوفمبر 2008 .

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن: الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة -وعلى حد سواء- اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها، وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

- عملية وقائية: تصمم و تنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.

- عملية اكتشافية: تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.

- عملية تصحيحية: يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، أو للتأكد من عدم تكرارها.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالسياسات هي: تلك الإرشادات المكتوبة التي تشير إلى إدارة وتوجيه العمليات، والتي تشمل إرشادات حول الشروط والمواصفات الواجب توفرها، والتي تكون مرجعا في حال وجود خطر ما. أما الإجراءات: فهي التعليمات المكتوبة التي توضح كيفية تنفيذ وإتباع السياسات. ولكي تكون السياسات والإجراءات فعالة، يجب أن تكون:

• مكتوبة: فالتعليمات الشفوية نادراً ما تكون متوافقة، وتكون سهلة للخلط وعدم الفهم.

• بسيطة وواضحة: بمعنى أن تكون مباشرة، وأن يتم استخدام الرسوم والأشكال لتوضيح تدفق العمليات.

• متاحة: وذلك بالتأكد من وجودها مع كل موظف وفقاً لطبيعة عمله ومستواه الوظيفي.

• مفهومة: وذلك بتدريب كافة العاملين عليها.

• ذات علاقة: ففي حالة تغيرها لابد من التأكد من توصيلها والتدريب عليها.

• منفذة/مطبقة: يجب أن يقوم جميع العاملين بإتباعها كما هو منصوص عليه¹.

مما سبق يتضح أن القاسم المشترك لمصطلح المخاطر هو حالة عدم التأكد وعدم معرفة المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة المالية، ولذلك يمكن القول بأنها احتمالية تعرض

¹ عبد الرشيد بن ديب و عبد القادر شلالي ، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، الأفاق و التحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 15- 26 نوفمبر 2008 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

المصرف لخسائر مباشرة أو غير مباشرة تؤدي لانحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة، وبالتالي عدم قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و/أو استغلال الفرص المتاحة.

المطلب الثاني : تقسيمات المخاطر

تتقسم المخاطر إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي المخاطر النظامية، المخاطر اللانظامية والمخاطر الكلية .

الفرع الأول : المخاطر النظامية

يطلق على المخاطر النظامية تسميات متعددة منها: مخاطر السوق، والمخاطر غير قابلة للتوزيع، والمخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر العادية تعرف المخاطر النظامية على أنها ذاك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية هي من مصادر المخاطر النظامية.

وتتأثر جميع الأوراق المالية بهذه العوامل وبنفس الكيفية ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون درجة المخاطر النظامية مرتفعة في المؤسسات التي تنتج سلعا صناعية، كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الأدوات والمطاط، وكذلك المؤسسات التي تصنف أعمالها بالموسمية كمؤسسات الطيران.

بصورة عامة، أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها أو أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام، كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية .

الفرع الثاني: المخاطر اللانظامية

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

يطلق على المخاطر اللانظامية تسميات متعددة منها المخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتوزيع والمخاطر الخاصة، تعرف المخاطر اللانظامية أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة، وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق، أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفراً. يمكن للمستثمر التخلص من المخاطر النظامية بتوزيع محفظة الأوراق المالية الخاصة به، فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المؤسسة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم مؤسسات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر . يتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالمؤسسة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفي.

الفرع الثالث: المخاطر الكلية

المخاطر الكلية هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في السوق المالية، أو في مجال استثماري آخر، وأيضا عند جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية فإنها ستشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية، وباعتبار أن المستثمر يستطيع التأثير على المخاطر اللانظامية من خلال التنويع فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطر النظامية وبالتالي فإنه يمكن التقليل من المخاطر الكلية إلى أقصى درجة ممكنة، والتي تتمثل في المخاطر النظامية.¹

تعددت التقسيمات لأنواع المخاطر، فهناك من قسمها أيضا إلى :

- 1- مخاطر يمكن التخلص منها: عن طريق تحويلها أو بيعها في أسواق خاصة بها.
- 2- مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى : باستخدام المشتقات المالية للتغطية أو تغيير شروط الإقراض .

¹ الأخضر لقلبي و حمزة غربي : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، دراسة ميدانية ، ملتقى أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية ،جامعة غرداية ، 2010 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

3-مخاطر لا يمكن التخلص منها ولا حتى تحويلها : ولا بد من إدارتها، وهي مخاطر مصاحبة للنشاط المصرفي مثل المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق .¹

المبحث الثاني: عوامل الخطر المصرفي

عرف الإنسان الخطر منذ خلقه الله ولجا إلى وسائل عديدة لمواجهة المخاطر، وحثت جميع الأديان الإنسان على مواجهة المخاطر وإدارتها، وفي القرآن الكريم دلائل كاملة لإدارة المخاطر، ففي قصة سيدنا يوسف عليه السلام يقول تعالى: ﴿يوسف أيها الصديق افتتا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي ارجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا ما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا ما تحصون، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغالث الناس و فيه يعصرون﴾² صدق الله العظيم.

من هذه الآيات نلاحظ كيف تدار المخاطر، وإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، فان الإنسان دائم السعي إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة لمواجهة تلك المخاطر، كما أن البحوث دائمة ومستمرة في سبيل البحث عن سبل ووسائل لمواجهة الخاطر الجديدة التي يواجهها الإنسان بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، فلقد ظهرت مخاطر لم تكن موجودة من قبل بسبب استخدام الآلات والمعدات الحديثة. إن التحليل الاحتمالي للخطر أو ما يسمى بالتحليل الكمي للخطر يطبق في تخطيط وتمويل المشاريع للتحقق من عوامل الأمان، ويأتي إجراء تحليل المخاطر في هذه المجالات لإيجاد آليات لمساعدة متخذي القرار على إدارة هذه المخاطر والتحكم بها.

المطلب الأول : عمليات إدارة المخاطر .

¹ مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص 1 .

² سورة يوسف : الآيات 47 - 49 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر:

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر، ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي :

1-**تعريف المخاطر** : وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل .

2-**تحليل المخاطر** : ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

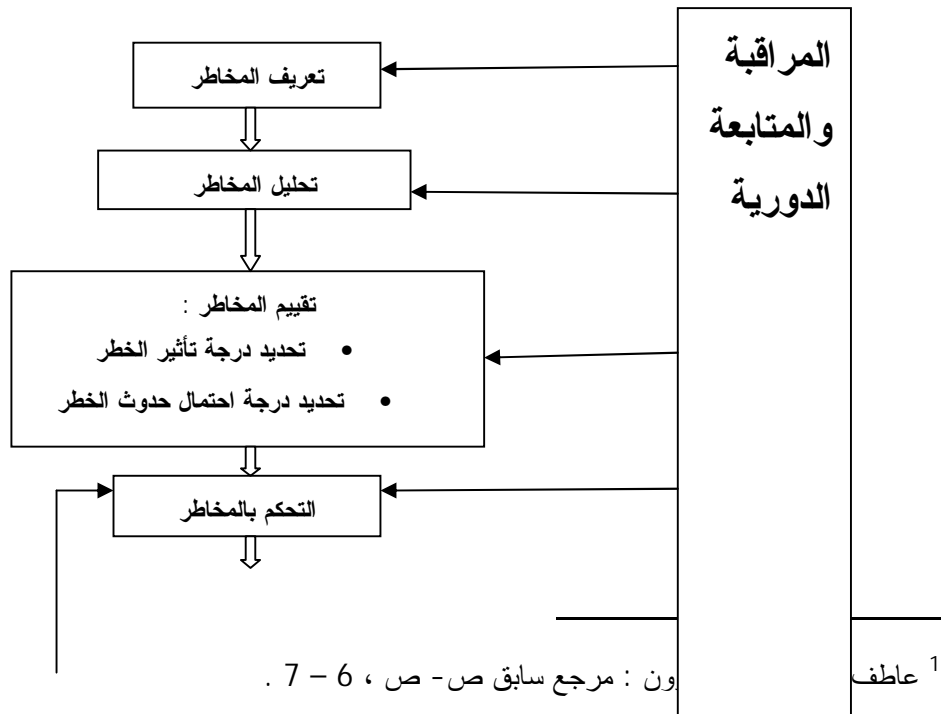
3-**تقييم المخاطر** : وهو تحديد عنصري الخطر:

- الآثار التي يحدثها كل خطر
- احتمال حدوث كل خطر .

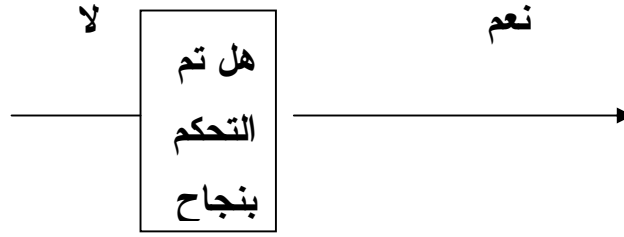
4-**التحكم في المخاطر** : وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وأثاره .

5-**المراقبة والمتابعة الدورية**: ويتم لاستكشاف أية مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة. ويمكن تمثيل هذه الخطوات في الشكل التالي:¹

الشكل رقم 2 : إدارة المخاطر



الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.



المصدر : عاطف عبد المنعم وآخرون : تقييم وإدارة المخاطر، ط 1، مركز التطوير للدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ابريل 2008، ص7.
وهناك من يرى أن إدارة المخاطر تتبع أربع خطوات تتمثل في:

1-تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولاً أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك لابد أن تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل¹. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة، ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية، وعلى مستوى المحفظة ككل².

2-قياس المخاطر : إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بإبعاده الثلاثة: حجمه، مدته، احتمالية الحدوث لهذه المخاطر، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر³.

¹ مبارك بوعشة : مرجع سابق .

² إبراهيم الكراسنة : اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ضبي ، مارس ، 2006 ، ص 42، بتصريف.

³ مبارك بوعشة : مرجع سابق .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

3-ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه

المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة، وذلك على الأقل

لتجنب نتائجهم العكسية، وهي:

- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.
- تقليل المخاطر.
- إلغاء اثر هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر. على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

4-مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد

وقياس المخاطر بدقة ، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في

وضع المخاطر لدى البنك¹.

إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات

الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل

متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية².

وفي سياق الحديث عن إدارة المخاطر باعتبارها تنظيم متكامل، يهدف إلى مجابهة

المخاطر بأفضل الوسائل و اقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه

وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب³، ارتأينا أن

نختصر خطوات عملية إدارة المخاطر في الشكل التالي :

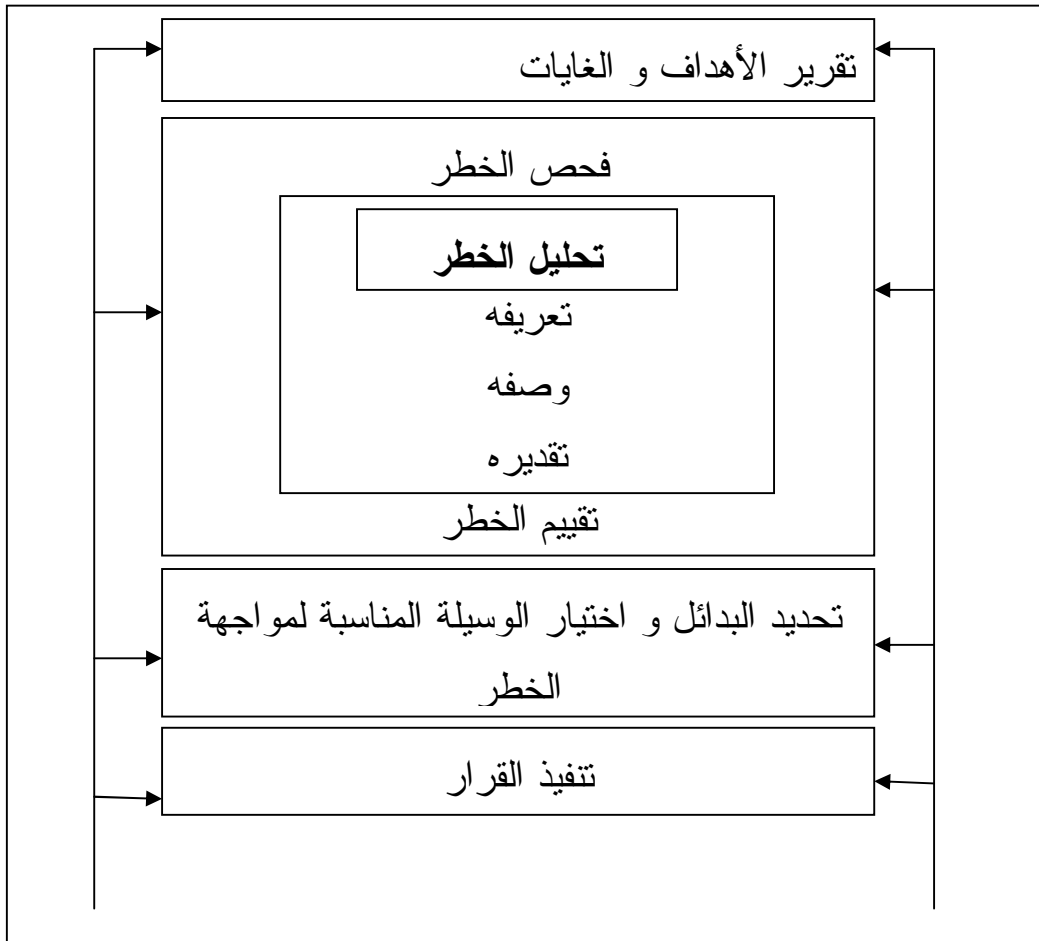
¹ إبراهيم الكراسنة: مرجع سابق، ص 43.

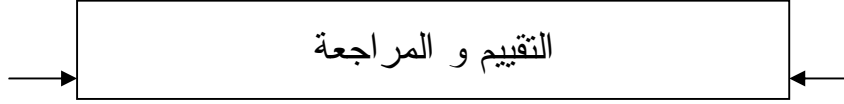
² مبارك بوعشة : مرجع سابق.

³ أسامة عزمي سلام و شقري نوري موسى: إدارة المخاطر و التأمين، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 55.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

الشكل رقم 3 : خطوات عملية إدارة المخاطر





المصدر : عبدلي لطيفة: مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تحت عنوان دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، 2011 - 2012 ، ص 38.

وحسب الشكل أعلاه يمكن أن نلخص خطوات عملية إدارة المخاطر كالآتي :

1-تقرير الأهداف والغايات

أول خطوة في إدارة المخاطر تتمثل في تقرير ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر، للحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر بوضع خطة محددة

من أهداف وظيفة إدارة المخاطر الحفاظ على المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر، وتضمن استمرارية وجود المؤسسة ككيان في الاقتصاد، وإسهامها في بلوغ أهدافها، لمن تجاهلها في تقرير أهداف المؤسسة وغايات البرامج يفكك مجهوداتها ويجعلها غير متنسقة، ويكون سببا في الكثير من عيوب برامج إدارة المخاطر، بسبب غياب الأهداف والبرامج المحددة والواضحة.

2-فحص الخطر : ويتضمن

أ : تعريف الخطر

يهدف إلى تحديد تعرض المؤسسة إلى عدن التأكد، ما يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق، والبيئة القانونية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ما يتطلب فهم

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

سليم لأهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية، لاشتمالها على العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة في ظل الفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف، ويتم تعريف الخطر بأسلوب منهجي يتمثل في معرفة جميع الأنشطة الهامة وجميع الإخطار المرتبطة بها. مع تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها.

ب : وصف الخطر

يهدف وصف الخطر إلى عرض الإخطار التي يتم تعريفها بأسلوب منهجي، فحسب الجدول الآتي يسهل وصف الأخطاء:

الجدول رقم 01 : وصف الخطر

الوصف الغير الكمي للأحداث، حجمها، نوعها، عددها، وعدم استقلاليتها.	مجال الخطر
استراتيجي ، تشغيلي ، مالي، معرفي، قانوني.	طبيعة الخطر
أصحاب المصلحة و توقعاتهم	أصحاب المصلحة
الأهمية و الاحتمال	التقدير الكمي للخطر
توقعات الخسارة و الأثير المالي للخطر القيمة المعرضة للخطر احتمال و حجم الخسائر /العوائد المتوقعة الهدف من التحكم في الخطر و مستوى الأداء المرغوب	التحمل /ميل الخطر
الوسائل الأولية التي يتم بواسطتها إدارة الخطر حاليا مستويات الثقة في أساليب التحكم المطبقة تعريف بروتوكول المراقبة و المراجعة	أساليب المعالجة

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

الإجراء للتطوير	المتوقع	توصيات تخفيف الخطر
تطور والسياسات	الاستراتيجيات	تحديد الإدارة المسؤولة عن تطور الإستراتيجية والسياسة

المصدر: عبدلي لطيفة : مرجع سابق ، ص 42 .

إن استخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة ضروري لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار، بطريقة شاملة، وإذا أخذنا في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر يتضمنه الجدول يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للأخطار الرئيسية والتي تحتاج إلى التحليل بطريقة أكثر تفصيلاً. ومن الضروري دمج إدارة المخاطر ضمن مرحلة التصور للمشروعات وخلال مراحل تنفيذ مشروع معين.

ج : تقدير الخطر

يمكن تقدير الخطر كمياً، أو بأسلوب كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة، مثلاً النتائج من حيث التهديدات والفرص قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح.

الجدول رقم 2: النتائج والتهديدات والفرص

مرتفعة	التأثير المالي على المنظمة قد يتعدى مبلغ معين التأثير البالغ على إستراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية القلق البالغ لأصحاب المصلحة
متوسطة	التأثير المالي على المنظمة قد يتوقع أن يقع في مدى مبالغ معينة التأثير المعتدل على إستراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية القلق المعتدل لأصحاب المصلحة

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

مخفضة	التأثير المالي على المنظمة قد يقل عن مبلغ معين التأثير المنخفض على إستراتيجية المؤسسة ونشاطاتها التشغيلية القلق المنخفض لأصحاب المصلحة
-------	--

المصدر : عبدلي لطيفة : مرجع سابق، ص 43.

تجد مختلف المؤسسات توافر أساليب القياس المختلفة للنتائج والاحتمالات الملائمة لاحتياجاتها، وعلى سبيل المثال العديد من المؤسسات تجد أن تقييم النتائج والاحتمالات كمستوى مرتفع أو متوسط أو منخفض كاف تماما لاحتياجاتها.

وبعد التعرف على المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير الأخطار ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بواسطة المؤسسة، والتي تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب المصلحة، لذلك يستخدم تقييم الخطر لاتخاذ قرارات اتجاه الأخطار ذات الأهمية، وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله، أو معالجته¹. وتنص عملية تقييم المخاطر على قياس الحجم المحتمل لتأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر، ويصنف كل من الاحتمال والتأثير كالتالي : عالي، متوسط، منخفض، كما يوضح الشكل التالي:

جدول رقم 3: تقييم درجات الخطر

احتمال منخفض	احتمال متوسط	احتمال عالي	
متوسط	عالي	عالي جدا	التأثير عالي
منخفض	متوسط	عالي	التأثير متوسط

¹ عبدلي لطيفة: مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات ، تحت عنوان دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، 2011 - 2012 ، ص 54 ، بتصرف.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

التأثير منخفض	عالي	متوسط	منخفض جدا
---------------	------	-------	-----------

المصدر: عبدلي لطيفة: مرجع سابق، ص 54 .

والمخاطرة التي تتطوي على خسارة من شأنها أن تؤدي إلى كارثة مالية لذلك ترتب المخاطر في صورة تصنيف عام بدلا من تصنيفها عموديا.

3- تحديد البدائل واختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الخطر

بعد تحديد المخاطر وتحليلها، تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا، وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن انطباق الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك وأحيانا قد يجدون خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، أو تطبيق معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين وفي هذه الحالات لا يعتبر مدير المخاطر مسؤولا عن برامج إدارة المخاطر فقط وإنما صانع قرار استراتيجي يخص المؤسسة، ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين. فان مدير الأخطار يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة المالية المحتملة والعوائد المساعدة للخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخطر، ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا عن التكاليف، وكلما كان الاختيار دقيقا للوسيلة المساعدة في مواجهة الخطر كان من شأنه أن يوجد كفاءة اكبر وفعالية أكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر، أي اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب¹.

4- تنفيذ القرار والتقييم والمراجعة

أ: تنفيذ القرار

إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى شركات التأمين فلا بد من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه، ثم التعاقد على التأمين، ولو كان القرار يقضي باختيار أسلوب

¹ أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى ، مرجع سابق ، ص 49 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج لمنع وقوع الخسارة، وإذا كان القرار التامين الذاتي فعلى المؤسسة أن تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.

ب : التقييم و المراجعة

يجب إدراج التقييم و المراجعة في برامج إدارة المخاطر لسببين:

• إن عملية إدارة المخاطر تتم في الفراغ، فالأشياء تتغير وتتسأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى، ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل، الشيء الذي يستدعي ضرورة الانتباه المتواصل والمستمر.

• هو أن الأخطار ترتكب أحيانا، حيث يسمح إجراء تقييم ومراجعة برامج إدارة المخاطر من اكتشاف هذه الأخطار التي ترتكب، وكذا تصويب القرارات قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

ورغم أن التقييم والمراجعة يجب أن يكونا وظيفتين متواصلتين لمدير المخاطر إلا أن بعض المؤسسات تستعين باستشاريين مستقلين بشكل دوري لمراجعة برامجها وتقويمها، إلا أن هذا لا يمنع المؤسسة من ضرورة إيجاد وسائل وسياسات داخلية تعمل على حسن إدارة الخطر وتدنية خسائره إلى أقصى حد ممكن¹.

الفرع الثاني: تقنيات التعامل مع المخاطر.

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم، نحاول التعامل معها من خلال الطرق التالية:²

الفرع الأول : تحاشي أو تفادي المخاطرة

يتم تفادي المخاطرة برفض قبولها ولو للحظة، إذ غير مسموح بالتعرض للمخاطرة أن تدخل حيز الوجود، وذلك بعدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطر، وعدم المخاطرة تقتضي اختيار مشروع ينطوي على مخاطر اقل. يعد تفادي المخاطرة احد أساليب التعامل معها،

¹ عبدلي لطيفة ، مرجع سابق ، ص 56 ، بتصريف.

² طارق عبد العال حماد : مرجع سابق ص- ص ، 32- 34.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

لكنه تقنية سالبة ما يجعله مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر، إذ تكيف تفادي المخاطر يحرم المنشأة من فرص كثيرة لتحقيق الربح، وربما تعجز عن تحقيق أهدافها.

يمكن اللجوء لمثل هذه الطريقة في حالة ما إذا:

- تعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.
- كان توقع الخطر ممكن قبل تحقيقه.

ينظر إلى طريقة تجنب الخطر على أنها طريقة سلبية للتعامل مع المخاطر لكونها اتخاذ قرار بعدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وجود الخطر وذلك بالابتعاد عنه كليا.

الفرع الثاني : تقليل المخاطرة

تقلل المخاطرة بطريقتين :

الأولى: بمنع المخاطرة والتحكم فيها وأمثلتها برامج السلامة وتدابير منع الخسارة لتقليل فرص حدوثها وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة والبعض الآخر تهدف إلى التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. إذ تقول وجهة نظر أن منع الخسارة هو الوسيلة الأفضل للتعامل مع الخسارة، فإذا أمكن القضاء على احتمالها فسيتم القضاء على المخاطرة.

ومع ذلك يمكن أن ينظر لمنع حدوث الخسارة على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطرة، فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة، لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، إضافة إلى أنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

الثانية: تتمثل في تقليل المخاطرة بشكل إجمالي باستخدام قانون الأعداد الكبيرة، فبدمج أكبر عدد من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات، يمكن لمنظمة مثل شركة التامين أن تفرض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض، ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة.

الفرع الثالث : الاحتفاظ والتحويل

أ : الاحتفاظ

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

هو الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة ، فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر ، و غالبا لا يتم القيام بشيء تجاهها ، فتحتفظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة

ب: تحويل المخاطرة

يمكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى آخر أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة، يمكن استعمال هذا الأسلوب مع المخاطرة المضاربة والبيحة، ومن أمثلة ذلك التحوط والتأمين وبذلك تنقل من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

تختلف طريقة نقل الخطر عن الاحتفاظ به في حالة نقل الخطر يرى المتعرض للخطر انه من المفيد عدم تحمل ناتج الخطر من خسارة، ولهذا يكون على استعداد لدفع تكلفة نقل هذا العبء مقدما إلى طرف آخر، سواء تحقق الحادث مستقبلا ووقوع الخسارة أو أن يتحقق ولم تقع الخسارة.

الفرع الرابع : اقتسام الخسارة

اقتسام الخسارة هو حالة خاصة للتحويل، وهو صورة من صور الاحتفاظ، فباقتسامها يتم تحويلها من فرد إلى مجموعة، ومن أمثلتها البارزة حين يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص، ويجوز لعدد من المستثمرين أن يجمعوا رأس مالهم، بحيث يتحمل كل منهم جزءا من مخاطرة فشل مشروع، ويعد التأمين أداة أخرى تهدف إلى التعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام بحيث أن إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام الخسارة بواسطة أفراد المجموعة.

المطلب الثاني : نظام إدارة المخاطر

رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها و متابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفعالية ما لم تكن جزءا من نظام اشمل، ولا بد لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الأدوات والأقسام التابعة للمؤسسة حتى توحد الوعي و الإدراك بمسألة إدارة المخاطر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الخاصة بإدارة المخاطر في مؤسسة مالية بعينها تعتمد على

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

طبيعة أنشطتها، وحجم ودرجة تطور هذه المؤسسات، ونظام إدارة المخاطر سيتم توضيحه، وهنا يمكن أن يكون قياسا تتبناه جميع المصارف، وينبغي أن يظم النظام الشامل لإدارة المخاطر المكونات الثلاث¹.

الفرع الأول : تقدير الخطر (تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر).

عند تناول الأهداف العامة لأي مصرف واستراتيجياته تجاه المخاطرة والسياسات المتعلقة بإدارتها، يعتبر مجلس إدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات الإستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر ويجب تبليغ هذه الأهداف العامة إلى كل مكان في المؤسسة المالية. إضافة إلى انه يجيز السياسات العامة المتعلقة بالمخاطر فينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، كما يجب اطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظم عن المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف ومراجعة موقفهم من خلال التقارير.

تقع على الإدارة العليا مسؤولية هذه البنود الخاصة التي أجازها مجلس الإدارة ولأجل هذا فعلى إدارة المصرف أن تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والتي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها و الإلية الشاملة لتسجيلها وأدوات السيطرة الداخلية الفاعلة، ويجب أن تشمل الإجراءات على كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر وحدود وآليات التأكد من تنفيذ الأهداف الكلية لإدارة المخاطر، يجب على المصارف أن تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها كما يجب الاهتمام بالفصل بين وجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب ومهام السيطرة من جانب آخر . والى جانب ذلك يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى

¹ طارق عبد الله خان و حبيب أحمد : إدارة المخاطر المصرفية تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، ترجمة عثمان بابكر احمد ، البنك الإسلامي للتنمية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، 2003 ، ص 35 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك ومن الضروري أن تغطي هذه الخطوط الإرشادية هيكل الأصول من حيث أجالها ودرجة ترميزها وعدم توافق الأصول مع الخصوم وكيفية تغطيتها وتصكيكها وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر¹.

الفرع الثاني : تقييم المخاطر (الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها):

ينبغي أن يكون لدى المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تتمثل في إيجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر وتقييم و تقدير درجات التعرض لها ومن المهم كذلك وجود تقارير نمطية ومتكررة حول المراجعة والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والمطلوب في هذا الجانب هو استحداث معايير وقوائم الأصول ذات المخاطر وتقارير الإدارة وتدقيق المخاطر.

ويمكن للمصرف أن يستخدم كذلك المصادر الخارجية لتقييم المخاطر مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معيار كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الأصول الملاءة.

والمخاطر التي تدخل فيها المصارف يجب متابعتها وإدارتها بكفاءة ويتوجب على المصارف أن تقوم باختيار الشد أي تفحص تأثيرات المتغيرات المستقبلية على المحفظة الاستثمارية المجالات التي يجب على المصرف أن يفحصها، لا بد أن يكون اختيار الشد بصورة تساعد في تحديد ما يجب عمله في مثل هذه الظروف، ولا بد أن يكون لدى المصرف خطة طوارئ يمكن تنفيذها في ظروف مختلفة².

¹ خان طارق عبد الله و حبيب أحمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 35 - 36 .

² خان طارق عبد الله و حبيب أحمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 36 - 37 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

الفرع الثالث: الرقابة على الخطر (وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية)

يجب أن تتوفر للمصارف وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات، ويشتمل نظام مراقبة داخلية كفاء عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر، ونظم معلومات كافية. كما يجب أن تكون هناك سياسات وإجراءات، وأن يتم التقيد بها بانتظام. وتشتمل هذه السياسات والإجراءات على إجراء المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي، وإصدار تقارير دورية منتظمة، ومن جهة مستقلة بغرض تحديد مواطن الضعف. والعنصر المهم في موضوع المراقبة الداخلية هو التأكد من أن مهام قياس المخاطر، ورصدها وضبطها مفصولة الواحدة عن الأخرى.

وأخيراً هناك عنصر آخر مهم في تقليل المخاطر، وهو وجود نظام حوافز ومحاسبة، يشجع الموظفين على الإقلال من الدخول في المخاطر، وتتطلب هذه العقود القائمة على الحوافز الوجود المسبق لنظام الرصد الدقيق لاحتمالات التعرض الدقيق للمخاطر، ولنظام المراقبة الداخلية، ونظام الحوافز الكفاء هو الذي يقيد صلاحيات اتخاذ القرار في حدود مقبولة، ويشجع متخذي القرار على إدارة المخاطر بطريقة تتماشى مع أهداف المصرف وتطلعاته¹.

خلاصة الفصل :

يتصف عالم الأعمال اليوم بكل مؤسساته بمواجهة الكثير من المخاطر، وإدارة المخاطر تتضمن الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة وتصحيحها بعد اكتشافها ، وفق ضوابط تضمن لها الفعالية في ظل كل أنواع المخاطر النظامية واللانظامية والكلية، وذلك وفق خطوات محددة تتمثل في تعريف الخطر وتحليله وتقييمه والتحكم فيه والمراقبة والمتابعة الدورية له، وذلك لتحديد الخطر وقياسه وضبطه ومراقبته باستمرار اعتماداً على تقنيات واضحة يمكن حصرها في تحاشي أو تفادي المخاطرة، أو تقليلها، أو الاحتفاظ بها، أو تحويلها، أو اقتسامها. وبالرغم من أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، لا لام جميع هذه الخطوات لا يمكن

¹ خان طارق عبد الله و حبيب أحمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 37 - 38 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للخطر المصرفي.

أن تتفد بفعالية ما لم تكن جزءا من نظام شامل يغطي كل الأدوات والأقسام التابعة للمؤسسة، حتى توحد الوعي والإدراك بمسالة إدارة المخاطر

الفصل الثاني: المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية.

مما لا شك فيه أن القطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة يعتبران عصب الاقتصاد في أي بلد، وأن سلامته تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموماً، وباعتبار أن البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية، ولذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع من أجل كفاءة أحسن على مستواه، غير أن التطور الواسع في الصناعة المصرفية والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية أدى إلى تشعب وكثافة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنك، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في ظل المنافسة الشديدة، ولمسايرة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، اصحب من الضروري مراقبة مستوى المخاطر المحيطة، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية احد الجوانب المهمة في تسيير البنوك، وزادت هذه الأهمية واتضحت أكثر بعد الأزمات المالية التي شهدها القطاع المالي عموماً والمصرفي خصوصاً في العديد من الدول، الأمر الذي جعل العديد من أهل الاختصاص يدعون للاهتمام أكثر بإدارة المخاطر البنكية وإعادة النظر في حيثيات أساليبها لتكون أكثر مرونة وملائمة للأوضاع والتحولات الاقتصادية المعاصرة .

المبحث الأول: المخاطر في البنوك التقليدية.

يتميز القطاع المصرفي على وجه العموم بأجهزته المختلفة بأسلوب و ببنية خاصتين تساعده على أداء دوره الريادي، وفي مجال إدارة المخاطر تكتسي هذه الخصائص دوراً أهم، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى التعرّيج على عدة نقاط حيث سنتناولها بالتعريف والضبط لأنواعها بعد التعريف بالبنوك التقليدية.

المطلب الأول : تعريف البنوك التقليدية .

جاءت كلمة بنك من كلمتين فرنسية وإيطالية، وتعني هاتين الكلمتين الصدر والطاولة، وتعني كلمة الصدر وتعني وظيفة الحفظ الأمين، أي المكان الذي تحفظ فيه الأشياء الثمينة، فنقول القفص الذهبي، وقفص لمجوهرات وهذا قفص المصرف أو صدر

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

المصرف، وهو محفظة استثماراته المدرة للربح أي الموجودات التي تدر عائداً، وتعني كلمة الطاولة التي يمارس العمل عليها¹.

وكانت كلمة بانكو في القرن الثاني عشر والتي تعني الطاولة أو المكان الذي يمارس فيه الصراف عمله، تحمل معنى التعامل، ومن هنا جاءت وظيفتي المصرف الأساسيتين، وهي قبول الودائع بتوفير مكان أمين لها، والقيام بالعمليات التي تسهل التعامل وهي منح القروض².

كما وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية والتي تعرف البنك على انه "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. الأولى: لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية: هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما معا"³.

هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للغير وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم و سندات محددة)، ويعرف كذلك على انه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها ، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة بين المدخرين والمستثمرين⁴.

ومنها تعريفات حديثة تعرفه على أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي،

¹ هشام جبر : إدارة المخاطر المصرفية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوزيعات ، ط 1 ، 2010 ، ص 10 .

² المرجع نفسه ، ص 1 .

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي : إدارة البنوك ، ط 1، دار المناهج ، 2006 ، عمان ، ص 13 .

⁴ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري : إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص - ص ،

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفيه وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي " ¹ .

ويعرف أيضا بأنه المؤسسة التي تتعامل بالائتمان، فهو يحصل على ودائع الغير، ويعطي مقابلها وعود تحت الطلب أو بعد اجل محدد، وهذا الائتمان الذي يقدمه البنك الذي يدخل ضمن أصوله، لأنه يمثل حقا له قبل الغير، فهو بذلك يقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات بغرض التوظيف الاستثماري أو الاستهلاكي، فهي تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار، وهذه المتاجرة في الأموال تسري وفقا لقوانين وأسس متعددة يجب الالتزام بها ² .

والبنك التقليدي هو فرع من الوساطة المالية، تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ،و يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع، ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض القصيرة انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها، ولا تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموالها في منح القروض إلا في جزء يسير مقارنة بودائع الآخرين، وتتلخص وظائف البنوك التقليدية فيما يلي :

1- قبول الودائع وجمع المدخرات: هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك التجارية حيث تقوم بتجميع ودائع ومدخرات الأفراد، وتتحول في النهاية إلى مقادير كبيرة من رأس المال، وتقوم البنوك بإقراضها بكميات مناسبة.

2-تقديم القروض : تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنوك، ويحقق أرباحا من هذه القروض من خلال الفائدة التي يتقاضاها على هذه القروض، ولكن البنك

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي : مرجع سابق ، ص 14 .

² منير إبراهيم هنيدي : ادارة البنوك التجارية ، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996 ، ص - ص ، 5-

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

يتعامل في أصول الأفراد الآخرين لذلك فهو لا يستطيع إقراض كافة الودائع بل عليه الاحتفاظ بنقد سائل لمواجهة طلبات المودعين.

3- خصم الأوراق التجارية : وهو عبارة عن إقراض لفترة قصيرة، فالتاجر لا يرغب في تجميع أمواله على شكل كمبيالات ، فانه يقوم بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك مما يتيح له الحصول على قيمة الكمبيالات على شكل نقود سائلة مقابل خصم معين، هو فائدة البنك وعمولته¹.

هذا ويلاحظ أن عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للبنك قد يؤدي إلى مجموعة من المخاطر من أهمها أن تتخفف القدرة التنافسية للبنك وما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه وزيادة مخاطره. قد تبتعد التعاملات المالية للأفراد والمنظمات عن الجهاز المصرفي وخصوصاً مع تعاضد دور شبكة الإنترنت كوسيلة مالية وتسويقية عالمية.

المطلب الثاني : تعريف المخاطر المصرفية.

لكل بنك درجة معينة من المخاطر، تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، وكذا في نفس النشاط، وتتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر لعوامل داخلية تتعلق بالبنك، وعوامل خارجية محيطة به. فالمخاطر حقيقة ثابتة حدوثها، حيث تنشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة².

ويمكن تعريفها على أنها الانحراف عن ما هو متوقع ، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث³. والمخاطرة تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد على الاستثمار⁴. ويمكن تعريفها على أنها احتمال الخسارة في الموارد

¹ فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري : مرجع سبق ، ص - ص ، 26 - 27 .

² طارق عبد الله خان و حبيب احمد ، مرجع سابق ، ص 28 .

³ الأخضر القليطي : مرجع سابق ص 2 .

⁴ محمد مطر : إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية)، ط 3 ، دار وائل ، عمان ، 2004 ، ص

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة الأجل الطويل أو القصير¹. أما المخاطر البنكية فهي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين².

ومن خلال التعارف السابقة يتضح أن الخطر المصرفي هو احتمال عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة، وهي لصيقة بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية.

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك، تتطلب آلية مناسبة للتعامل معها، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة و إعداد التقارير عنها. والاحتفاظ حينما يكون ضروريا برأسمال كاف للحد من هذه المخاطر³.

الفرع الأول : المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك، وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي⁴. ويرى مبارك بوعشة أن مجلس إدارة البنك يتحمل المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة

¹ نعيمة بن عامر : البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية (غير منشورة) جامعة الجزائر ، 2001 - 2002 ، ص 76 .

² حسين بلعجوز : إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتنقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، منافسة - مخاطر - تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6 - 7 جوان 2005 ، ص 3 .

³ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 36 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 37 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل¹.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية، التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب، تعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها².

وحسب الأخضر لقلبي فان مخاطر الائتمان هي مخاطر ترتبط بالطرف المقابل في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليها في العقد³.

فعلى الرغم من اختلاف الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد ابرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك⁴. تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون ناتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ استحقاقه المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد ولمن لا يرغب في ذلك بسبب أو آخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم

¹ مبارك بوعشة : مرجع سابق ، ص 2 .

² إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 36 .

³ الأخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 7 .

⁴ حمزة محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،

2000، ص 174 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده¹، كما يمكن أن نظيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية²، و هي كالتالي :

_____ المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

_____ لا تقتصر على نوع من القروض، بل أن جميعها يمكن إن تشكل خطر بالنسبة للبنك، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القرض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

_____ يمكن أن تنشأ عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.

_____ المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جراءها المقرض ولا يواجهها المقرض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

_____ السبب الرئيسي وراء هذه المخاطر هو أن المقرض بسبب عدم استطاعته، أو عدم التزامه، أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

_____ لا تختلف هذه المخاطر فيما إذا كان المقرض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة هي الأخرى تتضمن مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

الفرع الثالث : مخاطر السيولة

¹ عبد المعطي رضا و محفوظ احمد جودة : إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 1991 ، ص 213

² حمزة محمود الزبيدي : إدارة المصارف الإستراتيجية ، تعبئة الودائع و تقديم الائتمان ، ط 1 ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 200 ، ص 210 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

فهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله الناتئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة كاف لمقابلة الالتزامات¹، إذ تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من مقدرة المؤسسة المالية على الإيفاء بالتزاماتها التي حانت أجلها، وبما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول).

بينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطر السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة². ويقصد بالسيولة بصفة عامة قدرة الموجود على التحول إلى صورة نقدية بسرعة، وبدون خسارة تذكر، وقد عرفت من البعض على أنها السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد، وأن هذه العملية تكون مصدر جذب للمقرضين أما السيولة المصرفية فهي مؤشر لقياس القوة المالية للمصرف، وتقيس قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقد متاح وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة، وللسيولة المصرفية أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملة في القطاع المصرفي (مقرضين ومقرضين) وذلك لأنها تعد من السمات الحيوية التي تميز المصارف عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى مصرف ما كفيلة بان تفقد ثقة

¹ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 38 .

² الخضر لقلطي : مرجع سابق ، ص 8 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

المودعين، مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس نتيجة زيادة سحب الودائع من لدى المودعين¹.

الفرع الرابع: مخاطر سعر الفائدة.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة²، وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني للأجل وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما يظهر ما يعرف بمخاطر الأساس، وهي الفرق بين السعر الآني الأجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم³. إن مخاطرة سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة للبنك، إن الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر سعر الفائدة هو الإبقاء على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك، وأن المسؤولية تقع على مجلس الإدارة لفهم طبيعة و مستوى مخاطر سعر الفائدة والتأكد من أن إدارة البنك تقوم بالخطوات اللازمة من اجل تعريف قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، كذلك يجب أن يتوفر لدى البنوك السياسات الواضحة والإجراءات اللازمة للحد من مخاطر سعر الفائدة⁴.

خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته من حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة⁵.

الفرع الخامس : مخاطر السعر.

¹ حيدر يونس الموسوي : أدرة المخاطر و السيولة المصرفية ، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9 ، العدد 2 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2011 . ص 4 .

² إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 39 .

³ الأخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 7 .

⁴ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 39 .

⁵ حسين بلعجوز ، مرجع سابق ، ص 7 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع¹. تنشأ نتيجة للخسائر التي تحدث في قيم أصول البنك، بناء على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق، من حيث التضخم والانكماش وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجهه البنك من خسائر محتملة قد تؤثر سلباً على إيراداته، وتبعده عن استقطاب موارد مالية جديدة، فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد العالية، وقد يحتاج البنك إلى فترة من الوقت حتى يتمكن من استعادة الثقة المفقودة، وتأخذ أصوله مكانها ووضعها بين الأصول المصرفية الأخرى، وكما هو معلوم فإن قوة المركز المالي للمصرف، وقدرته في تقديم عوائد مرتفعة من أبرز العوامل التي تحدد لقيمة أصوله². ويتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات، ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضافاً إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي³. وعرفها منير إبراهيم هنيدي على أنها المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية⁴.

الفرع السادس مخاطر سعر الصرف.

¹ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 40 .

² بلبالي عبد الرحيم : إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية القطاع المصرفي ، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم نقود و بنوك و مالية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 61 .

³ مفتاح صالح و معارفي فريدة : المخاطر الائتمانية ، تحديدها قياسها و إدارتها و الحد منها ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، أيام 16 - 18 ابريل 2007 ، ص 4 .

⁴ منير إبراهيم هنيدي : الفكر الحديث في الاستثمار ، ط 2 ، منشأ المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 50 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

هي المخاطر الحالية والمستقبلية والتي قد تتأثر بها إيرادات البنك، ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف¹.

خطر سعر الصرف هو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض².

وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. أن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن انكشاف البنك لمثل هذه المخاطر، وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك، تحكم مثل هذه النشاطات كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس إدارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر³. وتنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة بنك محلية والعملات الأخرى، وتنشأ من سوء التطابق، وربما تتسبب في تعرض البنك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية، بعملة أجنبية واحدة⁴.

الفرع السابع : المخاطر التشغيلية.

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، هي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة⁵. وعرفها الأخضر القليطي على أن مخاطر التشغيل تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة و

¹ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 40 .

² عبد الحق أبو عروس: الوجيه في البنوك التجارية ،عمليات تقنيات ز تطبيقات ، جامعو منتوري ، قسنطينة ، 2000 ، ص 53 .

³ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 40 .

⁴ طارق عبد العال حماد : حوكمة الشركات ، المفاهيم المبادئ و التجارب ، تطبيق الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 705 .

⁵ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 41 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية، وتعود العوامل الداخلية إما لعدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منه، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية، فإن المخاطر الفنية قد مكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، إما مخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعه للسيطرة على التشغيل. ونظرا للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، وهناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات¹.

الفرع الثامن : المخاطر التنظيمية.

تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية. إن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤدي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقييد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، إن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام². إذ ترتبط المخاطر القانونية بعد وضع العقود المالية موضع التنفيذ بالنظام الأساسي والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها البنوك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية³.

الفرع التاسع : مخاطر السمعة.

¹ الأخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 8 .

² إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 42 .

³ الأخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 9 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه، هذه المخاطر هي نتيجة لفشل البنك في إدارة احد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها¹.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.

إن إدارة المخاطر هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به، وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها، وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر.

المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية².

إن إدارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة المصرفية والمالية، عليه لابد من معرفة مفهوم إدارة المخاطر.

فبعد أن قامت جهات عديدة بوضع تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر ونستطيع أن نبين بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من اجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق، التشغيل...) وللمحافظة عليها في ادني حد ممكن، ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من أثارها السلبية عل الصارف.

أو أنها تعني جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى ادني حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان. كما تم تعريفها على أنها العملية التي من خلالها يتم تعريف المخاطر وتحديد قيااسها ومراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان الآتي :

¹ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 41 .

² فريهان عبد الحفيظ يوسف : إدارة المخاطر المصرفية ، محاضرات بكلية العلوم الإدارية و المالية ، جامعة الإسراء ، العراق ، 2008 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

- فهم المخاطر : أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل إدارة المصرف .
- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف .
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر .
- إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر .
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم .
- إن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر

المطلب الثاني: أدوات الرصد

ظهر مؤخرا العديد من أدوات قياس المخاطر والحد من أثارها، ويتم استخدام بعض هذه الأدوات لرصد مخاطر محددة، بينما تستخدم أدوات أخرى للتعامل مع مجمل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض بعض الأدوات المعاصرة التي تستخدمها المؤسسات المالية العريقة.

الفرع الأول : تحليل الفجوة¹ :

هي أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة اعتمادا على الميزانية، مرتكزة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة توزع الخصوم والأصول في جدول وكذلك الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق أجالها، وذلك إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة، أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار تتغير، وتبعاً لذلك تستخرج مؤشرات حساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للأصول والخصوم نحو سعر الفائدة.

تركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة، وبعد اختبار هذه الفترات توزع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق أجالها

¹ طارق الله خان و حبيب احمد : طارق الله خان و حبيب احمد : إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر و راشد الله ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص-ص ، 47- 48.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

على أساس سعر الفائدة الثابتة، أو وفق اقرب فترة يتم خلالها إعادة تقييم هذه الأصول إذا كانت على أساس سعر الفائدة متغير، وتسمى الأصول والخصوم التي يعاد تقييمها بالأصول والخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة، وتساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول والخصوم كما هو مبين:

$$GAR= RSAs-RSLs$$

حيث ترمز: RSAs إلى الأصول ذات حساسية وترمز RSLs إلى الخصوم ذات الحساسية.

ويلاحظ أن تحليل الفجوة يقوم على افتراض إعادة تقييم لبنود الميزانية المحتسبة على أساس القيمة الدفترية، وتعطي المعلومات المستقاة من حساب الفجوة تصورا للإدارة حول الآثار التي تكون على الدخل الصافي والناشئة عن التغير في سعر الفائدة ومثال لذلك:

إذا كانت قيمة تحليل الفجوة بالموجب، تكون الأصول حساسة لتغير سعر الفائدة أكثر من الخصوم الحساسة والنتيجة هي أن الزيادة المستقبلية في أسعار الفائدة ستزيد من صافي الدخل، بما أن التغير في إيرادات سعر الفائدة اكبر من التغير في تكلفة سعر الفائدة المدفوعة على الخصوم، وبالمثل فالقيمة الموجبة للفجوة مع انخفاض سعر الفائدة يقلل من صافي إيرادات سعر الفائدة ويمكن للمصارف الاحتماء من الآثار السلبية لتغير سعر الفائدة من خلال استخدام عمليات مقايضة أسعار الفائدة.

الفرع الثاني : تحليل الفترة¹ :

نموذج الفترة هو احد مقاييس مخاطر سعر الفائدة، وطريقة أخرى لإدارة صافي الدخل الناتج من أسعار الفائدة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات الداخلة والخارجة، ونموذج الفترة هو قياس لمتوسط آجال التدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وأجلها. وهي تمثل

¹ طارق الله خان و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 48 - 49.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

متوسط الفترة المطلوبة لاستيراد الأموال المستثمرة، والصيغة الموحدة لاحتساب الفترة هي:

حيث أن CF_t تمثل قيمة التدفقات النقدية في الزمن (t) وهو عدد الفترات التي يأتي فيها التدفق النقدي من الأداة المالية، وتمثل (i) العائد على الأداة المالية حتى نهاية مدتها.

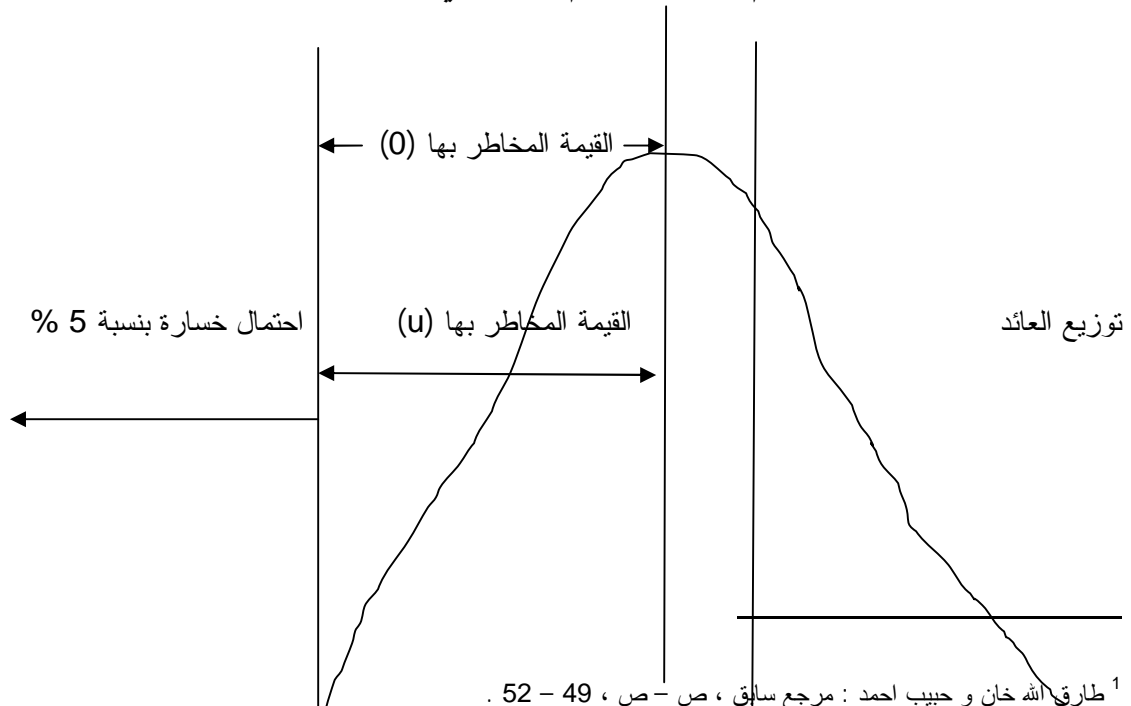
يقيس نموذج الفترة التغيرات في القيمة السوقية للأصل مقارنة بالخصوم، ويقاس متوسط الفجوة الزمنية بين الأصول/ الخصوم بمجملة فترات الأصول/الخصوم بعد ضرب كل منها في حصته من مجمل الأصول/الخصوم. ويؤثر تغير سعر الفائدة في القيمة السوقية من خلال معامل $(1+i)^t$ ، ويجب ملاحظة أن القيمة السوقية الحالية للأداة المالية ذات الأجل الطويل ستتأثر أكثر بسبب التغيرات في أسعار الفائدة. وبهذه الطريقة يمكن اعتبار تحليل الفجوة الزمنية على أنه مرونة القيمة السوقية للأداة و المرتبطة بسعر الفائدة. وتعكس الفجوة الزمنية (DGAP) الاختلافات في مواقيت التدفق النقدي للأصول والخصوم، وتحسب وفق الطريقة التالية : $DGAP=DA-UDL$ أي أن الفجوة الزمنية تساوي متوسط فترة الأصول AA ناقص حاصل ضرب متوسط فترة الخصوم DL في معدل الخصوم/ الأصول U و يلاحظ أن ارتفاع معدل الخصوم/الأصول U يعني زيادة معدل الدين. والقيمة الموجبة للفجوة الزمنية يعني أن آجال الأصول أطول من آجال الخصوم، وعندما يرتفع سعر الفائدة على الأصول والخصوم بمعدل متساو، فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بمعدل أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم، وينجم عن ذلك انخفاض في القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي انخفاض في صافي الدخل المتوقع. وبالمثل فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم مع وجود فجوة زمنية موجبة DGAP. ويمكن للمصارف أن تستخدم تحليل الفجوة الزمنية لحماية المحفظة الاستثمارية في حالة وجود مخاطر تقلبات سعر الفائدة بحيث يمكن الإبقاء على قيمة الفجوة الزمنية قريبة من الصفر.

الفرع الثالث : القيمة المخاطر بها¹.

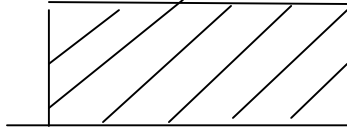
هي إحدى الأدوات الجديدة لإدارة المخاطر، تكشف هذه الأداة عن مقدار خسارة المنشأة أو إرباحها خلال فترة زمنية محددة. وباحتمال معين، وتختصر هذه الطريقة المخاطر المالية الكامنة في المحفظة الاستثمارية في رقم بسيط، تستخدم لقياس مخاطر السوق، إضافة إلى مخاطر تغيير أسعار العملات الأجنبية، وأسعار السلع والأسهم ويمكن حساب المخاطر وفقها بعدة طرق . بافتراض أن قيمة المال (A_0) استثمر بمعدل (r) بحيث أنه وبعد سنة تصبح قيمة المبلغ المستثمر هي $A=A_0(1+r)$ ومعدل العائد المتوقع من المحفظة (U) هو انحراف معياري يساوي (σ) وأداة القيمة المخاطر بها تجيب عن السؤال الخاص بمقدار الخسارة في المحفظة خلال فترة زمنية محددة t (شهر مثلا)، ولاحتساب هذه الخسارة ، نفترض توزيعا احتماليا للعوائد (r) على المحفظة، ونختار درجة ثقة (c) 95 % ، وتخبرنا هذه الطريقة عن حجم الخسارة (A^*) في حدود درجة الثقة ، خلال الفترة t . بمعنى إننا نريد معرفة الخسارة التي يكون احتمال حدوثها يساوي $1-C$ % من احتمال الخسائر خلال الفترة t . ونلاحظ أن هناك معدل عائد r^* على الأصول يقابل الخسارة A^* .

واستنادا إلى المقارنة يمكن قياس القيمة المخاطر بها ، بمعنى مطلق أو نسبي، فالقيمة المطلقة المخاطر بها مقارنة إلى الصفر، بينما القيمة النسبية هي الخسارة مقارنة إلى الوسط الحسابي (U) و الفكرة الأساسية لتقدير المخاطر مبينة في الشكل أدناه :

شكل رقم 4 : المفهوم الأساسي للقيمة المخاطر بها



¹ طارق الله خان و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 49 - 52 .



العائد الشهري، (r) % العائد المتوقع (u) صفر r^*

المصدر: طارق الله خان و حبيب احمد : إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر و راسد الله ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 51 .

ويمكن استخدام طريقة وسطية لتقدير القيمة المخاطر بها، بتحويل التوزيع العام الى التوزيع العادي المعياري، تتميز هذه الطريقة بالسهولة وإعطائها نتائج دقيقة أحيانا.

الفرع الرابع : معدل العائد المنقح وفق المخاطر (العائد المعدل)¹.

هو أداة تقيس المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة، تعتبر أداة للمديرين تمكنهم من صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطر والعائد لمختلف الأصول، وبما أن المؤسسات المالية معرضة للمخاطر فهي تخصص رأس مالها لمواجهة مخاطر مختلفة، وبما أن تحليل العائد المعدل عن حجم رأس المال المطلوب يحدد مجمل العوائد على رأس المال فإنه يمكن استخدام طريقة العائد المعدل لتقدير احتياجات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق والائتمان ومخاطر التشغيل، ويمكن استخدامها كطريقة متكاملة لإدارة المخاطر.

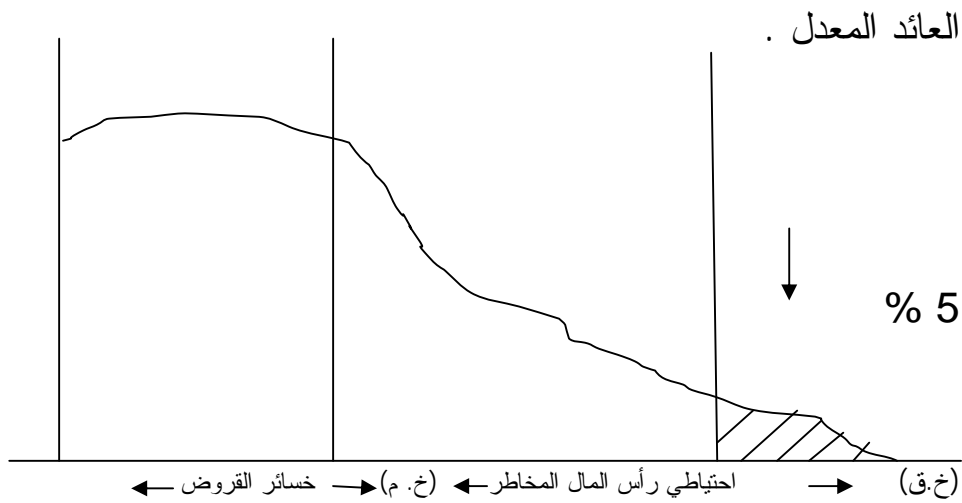
على المصارف أن تطور نظمها الداخلية لتصنيف المخاطر لإدارة مخاطر الائتمان، ما يساعدها على معرفة درجة مخاطر الائتمان، باختلاف أنواعها من التمويل الممنوح، وذلك بتقسيم الائتمان إلى مجموعات حسب درجة المخاطر باعتبار التصنيفات أهم أدوات الرصد والسيطرة على مثل هذه المخاطر. لا بد لكل مصرف أن يضم آليات

¹ طارق الله خان و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 52 - 56 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

مراقبة داخلية للتقيد بالسياسات الائتمانية والتي تشمل على إجراء مراجعة دورية لمخاطر الائتمان لتحديد مواطن الضعف في العملية، فبمجرد تحديد الصعوبات، يصبح للمصرف سياسة واضحة ونظام ينطوي على مشاكل، يجب أن يوفر له برامج عمل فعالة لإدارة مخاطر محافظها الائتمانية.

شكل رقم 05 : تقدير رأس المال المخاطر بطريقة



الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

المصدر: طارق الله خان و حبيب احمد : إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر و رضا سعد الله ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 55 .

من خلال توزيع الخسائر خلال فترة محدودة، يمكن تقدير الخسائر المتوقعة (خ.م) على أنها متوسط خسائر السنوات السابقة، والخسائر القصوى (خ.ق) هي ما يمكن أن يحدث من خسائر في أسوأ الأحوال، ونقدر عند درجة ثقة (95 أو 99 %)، أما الخسائر غير المتوقعة فهي الفرق بين الخسائر القصوى والمتوقعة.

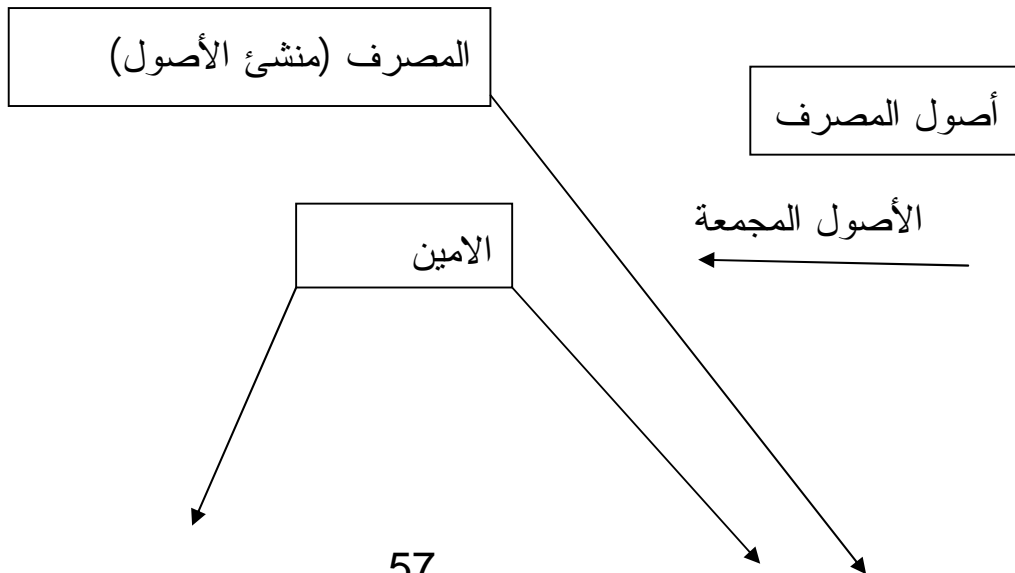
تدرج الخسائر المتوقعة كتكاليف (احتياطي خسائر القروض) عند تحديد العوائد، لان الخسائر غير المتوقعة تنشأ من الصدمات المالية العشوائية التي تتطلب رأس مال لامتناسها، والخسائر غير المتوقعة والقصوى تحسب عند درجة ثقة محددة، فالمؤسسة المالية لا يمكنها الاحتفاظ برأس مال لكل الخسائر المحتملة، وبدرجة ثقة 95% هناك احتمال 5% أن تزايد الخسائر الحقيقية عن رأس المال المخصص لمقابلتها. الجزء من المخاطر غير المغطاة بدرجة الثقة هو المخاطرة الفاجعة للمصرف ينبغي التامين عليها، وتقدير حجم رأس المال المخاطر المرتبط بدالة توزيع المخاطر حسب الشكل السابق يحدد على انه العائد المعدل وفق المخاطر مقسوما على رأس المال المخاطر، والعائد المعدل يساوي مجمل الإيرادات ناقصا عنها المصروفات والخسائر المتوقعة، ورأس المال المخاطر هو الجزء المحتجز لتغطية المخاطر غير المتوقعة عند درجة ثقة محددة، بينما تدرج الخسائر المتوقعة في العائد (احتياطي خسائر القروض)، فان الخسائر غير المتوقعة مثل رأس المال المطلوب لامتناس الخسائر، وتعني نسبة عائد معدل على أصل معين قدرها س % أن العائد المتوقع السنوي على الأسهم يجب أن يبلغ نفس النسبة لتبرير وجود هذا الأصل في المحفظة الاستثمارية، والملاحظ انه يمكن استخدامه كأداة لتوظيف رأس المال، وذلك باحتساب الخسائر المتوقعة مقدما، كما يمكن استخدامه لتقييم الأداء من خلال حجم الخسائر المحققة لاحقا.

الفرع الخامس : التصكيك.

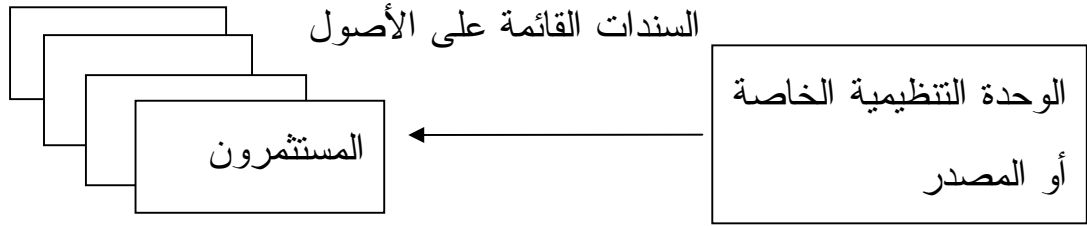
الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

التصكيك هو إجراء يدرس تحت مظلة نظم التمويل المركب والأذونات الائتمانية، وتصكيك موجودات المصرف وقروضه هو اختراع لاستقطاب موارد جديدة، ولتخفيض احتمالات التعرض للمخاطر، إذ يقوم بحصر مجموعة من الأصول المدرة للدخل (مثل قروض الإسكان) وبيع سندات في السوق مقابل هذه الأصول، وبهذه الطريقة يمكن تحويل الأصول غير السائلة إلى سندات متداولة، وبما أن عوائد هذه السندات تعتمد على التدفقات النقدية فإن عبء الاستيراد يتحول من أصحاب الموجودات الأصليين إلى هذه الموجودات المجمعة، والشكل الموالي يوضح عملية تحويل الأصول إلى سندات متداولة، فالمصرف المنشئ للسندات يقوم بتجميع أصوله في أوعية تضم الأصول المتشابهة، وتنقل إلى وحدة تنظيمية تنشأ لهذا الغرض، وتسمى المصدر. تكون هذه الوحدة قائمة بذاتها إذ لا تتأثر قيمة هذه الموجودات بأعمال المصرف، تباع السندات المصدرة إلى المستثمرين وهناك جهة تسمى الأمين، تضمن وتتأكد من أن الوحدة التنظيمية الخاصة تلتزم بالشروط الواردة في السندات المصدرة، وتقوم بكافة الخدمات المطلوبة مثل تحويل الموجودات إلى الوعاء الاستثماري، وتوفر متطلبات الضمان الخاصة بشراء السندات في حالة التعثر وعدم السداد، ويقوم الأمين كذلك بتحصيل عوائد الأصول المجمعة وتحويلها إلى المستثمرين.

الشكل رقم 06 : تحويل الأصول إلى سندات متداولة



الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية



المصدر: طارق الله خان وحبيب احمد : إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 57.

ومن خلال التصكيك تجمع الموجودات فيتمكن المصرف من تنويع مخاطر الائتمان، ويقلل من الحاجة لمتابعة المدفوعات الناجمة عن كل أصل على حدة، كما يستخدم التصكيك للتخفيف من آثار مخاطر سعر الفائدة إذ يمكن المصرف من المواءمة بين آجال الأصول والخصوم من خلال الاستثمار في القاعدة العريضة من السندات المتوفرة، كما تساعد على تحويل الأصول ذات المخاطر من ميزانيتها إلى الدفتر التجاري (أي أنشطتها خارج الميزانية).¹

الفرع السادس : المشتقات

تعتبر المشتقات أداة تستمد قيمتها من أصول أخرى، وتستخدمها المصارف التقليدية لإدارة المخاطر للسيطرة على آثارها وهي الخيارات والمستقبليات والمقايضات.

أ- الخيارات :

انتشر استخدامها على نطاق واسع عبر العالم في الأسهم والسندات والعملات الأجنبية، وحتى مؤشرات الأسهم إذ تعتبر هذه العقود بديلا عن المتاجرة مباشرة في

¹ طارق عبد الله خان و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 56 - 57 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

الأسهم العادية¹، حيث بدلا من شراء أسهم يقوم المستثمرون بشراء هذه العقود والتي تمثل حق استلام أو تسليم أصل في ظروف معينة، وعقد الخيار هو اتفاق للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد، وبسعر محدد، ولكن فقط إذا رغب مشتري العقد في حدوث هذا التعامل²، وتتوفر هذه الرغبة في حالة ما إذا كانت التغيرات السعرية للأصل محل العقد عند التاريخ المحدد في صالح المشتري، وذلك مقابل علاوة تدفع للبائع عند إبرام العقد.

ب- العقود المستقبلية

هي عقود قانونية ملزمة تعطي لصاحبها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من احد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل، كأن ينص العقد مثلا على تسليم ما قيمته مليون دولار أذن خزانة أمريكية في جوان 2005 تدر عائدا قدره 10.5 % سنويا مثلا، أو تسليم عملة أجنبية معينة في تاريخ معين، ويتم هذا التعاقد في جلسة مزاد علني في بورصة العقود المستقبلية والتي يوجد بها عدد من غرف التعامل، تختص كل واحدة منها في التعامل في العقود المستقبلية على سلعة معينة، وفي وسط الغرفة يلتقي المتعاملون من أعضاء السوق على حلبة أو حلقة في غرفة التعامل³.

ج- المقايضات

تتضمن تحرير عقدين متزامنين (شراء ، بيع)، وقيمة كل واحدة منهما، إلا أن تاريخ استحقاقها مختلف ويفصل بينهما فترة زمنية (شهر، شهرين، ثلاث أشهر، ست أشهر)، كإبرام عقد بيع بمبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل 2 مليون دولار، أي بسعر 2 دولار للجنيه بيعا فوريا، وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء بمبلغ مليون إسترليني يسلم

¹ طارق عبد العال حماد : المشتقات المالية المفاهيم ، إدارة المخاطر و المحاسبة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 53 .

² المرجع نفسه ، ص 53 .

³ مدحت صادق : النقود الدولية و عملات الصرف الاجنبي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ص177.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

خلال ثلاث أشهر مقابل الدولار بسعر 2.10 دولار للجنيه، بمعنى يتم مبادلة إسترليني مقابل الدولار بتحرير عقدي بيع وشراء، ففي العقد الأول يتم بيع إسترليني وفي الثاني عند نفس تاريخ العقد الأول أعيد شراء المبلغ بالإسترليني، ولكن التسليم تم تحديده بعد ثلاثة أشهر¹.

المبحث الثالث : عمليات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.

مصادر المخاطر متعددة كما اشرنا من قبل، وفي ضوء الموجهات العامة لعمليات إدارة المخاطر المذكورة سابقا، سنفصل في هذا المبحث في عمليات إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المالية.

الفرع الأول :إدارة مخاطر الائتمان :

إن وجود إدارة مخاطر إقراض قوية أمر حاسم بالنسبة لاستقرار البنك، فمجلس الإدارة يتحمل المسؤولية في الموافقة على استراتيجيات مخاطر الإقراض، وعلى مراجعتها، وكذلك على سياسات الإقراض في البنك. بالمقابل تتحمل إدارة البنك العليا المسؤولية في تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الإدارة، وعلى ضرورة تطوير السياسات والإجراءات سبيلا لتحقيق إدارة فاعلة لمخاطر الإقراض. كذلك تقع على إدارة البنك العليا المسؤولية في إيجاد فريق إداري مناسب من اجل ضمان أن منح القرض تم بطريقة جدية، كذلك وجود إجراءات لقياس المخاطر الكلية، وهناك أنظمة ضبط ورقابة داخلية قوية. يجب أيضا توفر أنظمة معلومات متطورة لمراقبة محفظة القروض في البنك ، و ذلك لضمان أن القروض يتم تسديدها ، و في حال عدم التسديد يتم تصنيفها بشكل جيد ، كذلك يجب توفر أنظمة رقابية داخلية قوية لتمكين مجلس الإدارة من معرفة مدى فعالية رقابة المخاطر القائمة في البنك².

¹ مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص 14 .

² إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص - ص ، 37 - 38 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

ويمكن حصر سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في الآتي :

- 1- استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة مخاطر الائتمان وتطبيق أنظمة لتقييم وقياس هذه المخاطر.
- 2- العمل على إيجاد المؤهل والمدرب للقيام بالمهام الموكلة إلى إدارة المخاطر والعمل بشكل دائم على المشاركة بالدورات والبرامج ذات العلاقة بالموضوع.
- 3- تفحص تصنيف مخاطر الديون وتقييمها، وتقدير المؤونات اللازمة لها.
- 4- الالتزام بالسياسة الائتمانية الموضوعية والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة من خلال دراستها وتحليلها والتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها.
- 5- المتابعة و الرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصارف .
- 6- متابعة صلاحيات و مسؤوليات مسؤولي الائتمان في الإدارة العليا وفي الفروع ومراقبة الالتزام بهذه الصلاحيات .
- 7- دراسة محفظة الائتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الائتمانية من حيث الصرف والأجل وحجم التسليف ونوعه.
- 8- الإسهام في وضع معايير تتوافق مع القوانين والأنظمة وإجراء الاختبارات الدورية لمحفظة الائتمان من خلال توثيق سليم للضمانات، والتأكيد على إجراء دوري الضمانات العينية.
- 9- الإسهام بعملية تسعير القروض على أسس سليمة متضمنة تكلفة هذه القروض (تكلفة القروض + نفقات عامة) بالإضافة إلى هامش ربح مطلوب تحقيقه حسب خطط واستراتيجيات المصرف.
- 10- تعيين موظف في كل فرع من الفروع يتبع للمخاطر، من مهامه ضمان وجود الملف تسليف خاص وموثق جيدا لكل عميل، بحيث يضم الملف الوثائق الضرورية والمطلوبة رسميا وموافاة مديرية إدارة المخاطر بالتقارير والمعلومات المطلوبة.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

- 11- إعداد التقارير التي تحدد المخاطر الموجودة من خلال تحليل تركيز المخاطر وطرائق الحد منها، وذلك حسب القطاعات والعملاء الرئيسيين وموظفي الإقراض وتقديم المقترحات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.
- 12- مراجعة ملفات التسليف لطلبات القروض التي تزيد عن مبالغ محددة، وذلك لإعطاء التوصيات في درجة المخاطرة واقتراح بعض الشروط الإضافية التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.
- 13- التأكد من الحصول على الضمانات الكافية.
- 14- مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر المرسلّة من الفروع إلى الإدارة العامة، من أهمها تقرير شهري يبين حجم التسهيلات الممنوحة إلى المجموعات المترابطة، تقرير ربعي يبين تصنيفات الديون المنتجة والديون غير المنتجة لدى الفرع، وتقرير شهري يبين حجم القروض الممنوحة ونوعها خلال الشهر، بالإضافة إلى التقارير الطارئة المرتبطة بحدث معين.
- 15- اقتراح توزيع مبلغ خطة الإقراض السنوية على الفروع بشكل ربع سنوي، وذلك تبعا لوضع كل فرع من حيث الموقع الجغرافي والبيئة الائتمانية وحجم الودائع، وذلك بالتنسيق مع المديريات المختصة.
- 16- تنويع المخاطر والتعرض لها من خلال نشاطات متنوعة (التنويع في الآجال، في القطاعات و في الغايات).
- 17- مراقبة المخاطر القطرية و مخاطر التمويل بين الدول.
- 18- مراقبة الإقراض للمجموعات المترابطة ذات العلاقة.
- 19- تداول مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون و تركز الائتمان.
- 20- المشاركة بدراسة المنتجات الجديدة المقترحة ودراستها من حيث (الأجل، حجم التسليف، نوعه، مستوى المسؤولية، التكلفة، الأرباح الممكن تحقيقها والوضع التنافسي) وذلك من اجل التحوط للمخاطر التي يمكن أن ترافقها.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

- 21- تقديم نظام إنذار مبكر لهبوط جودة الائتمان وإدارة الديون المتعثرة، بحيث يتضمن هذا النظام طرق مراجعة الائتمان وتقييمه لتحديد القروض غير المنتجة أو الديون المتعثرة.
- 22- الاطلاع على طلبات التأجيل والجدولة والتسويات على القروض، وإيداء الرأي في جدولتها، واقتراح بعض الشروط التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.
- 23- إجراء اختبارات الضغط على المحفظة زيادة القروض المتعثرة، إعسار متعاملين رئيسيين وتدهور قيمة الضمانات).
- 24- مراقبة عمليات التحصيل والإجراءات القضائية لاسترداد أموال المصرف.
- 25- مراقبة حالات العملاء المعسرين والديون الخطرة التي تتجاوز الحدود القصوى للقرض.
- 26- تزويد مديرية التخطيط والإحصاء بكل التصريحات المتعلقة بمخاطر الائتمان لإدراجها ضمن التقرير السنوي.
- 27- المتابعة من قسم الأخطار المصرفية لدى المصارف المركزية، وتزويدهم شهريا ببيانات التسهيلات الائتمانية الخاصة بعملاء المصرف.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر السيولة.

تعتمد إدارة السيولة المصرفية على عنصر الجراءة التي تتبعها المصرف في إدارة خصومه ومخزونات من السيولة، ومدى الموازنة بين العائد والمخاطرة و بالتالي انتهاج سياسة معينة في إدارته للسيولة المصرفية، ويعد توافر السيولة لدى المصارف من الأمور التي تكسب مزايا عدة من أهمها :

- تأكيد القدرة على إيفاء الالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف.
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي أو المصارف الأخرى للاقتراض.
- تجنب الاضطرار إلى بيع الأصول الخاصة بالمصرف.

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

- تعزيز ثقة المودعين و الدائنين بصورة عامة بالمصرف.

وعلى سبيل حصر السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة مخاطر السيولة يجب :

- 1-إعلان السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة السيولة للمصرف بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- 2-وجود نظم جديدة خاصة بمعلومات الإدارة عن سيولة البنك.
- 3-السيطرة المركزة على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.
- 4-تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ.
- 5-تنويع مصادر التمويل.
- 6-إدارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.
- 7-التفهم الكامل لتأثير المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على إستراتيجية السيولة الكلية للبنك.
- 8-معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي.

الفرع الثالث :إدارة مخاطر السوق

وهي مخاطر خسائر المراكز المالية ضمن الميزانية وخارجها بسبب تحركات الأسعار وتتمثل في مخاطر تحركات أسعار الفائدة، مخاطر سعر العملة و مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، ويتم إدراك المخاطر السوقية من خلال المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة ،المخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية والمخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

الفوائد في السوق. أما فيما يخص السياسات والإجراءات المنتهجة للحد من هذه المخاطر نجد :

- 1- وضع سياسات تتضمن تحديد السقوف والصلاحيات الواجب التعامل بها وتطبيقها بعد اعتمادها من قبل مجلس إدارة المصرف.
- 2-دراسة المنتجات الجديدة وقيمة العائد الممكن تحقيقه منها بعد دراسة المنتجات المنافسة في السوق، وذلك من خلال لجنة يتم تشكيلها لهذا الغرض من أعضائها مدير المخاطر بالإضافة إلى مدير الالتزام للتأكد من مدى مطابقة وانسجام المنتج الجديد مع القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات الرقابية.
- 3-توفير رأس المال الكافي والأموال اللازمة لمواجهة مخاطر السوق.
- 4-المراقبة والمتابعة لمراكز العملات الأجنبية بكافة العملات والتأكد على عدم تجاوز الحدود المسموح بها.
- 5-إعداد تقارير خاصة بمخاطر سعر السوق توفر معلومات جيدة وكافية تمكن من تقييم حساسية المؤسسة للتغيرات في أحوال السوق.
- 6- دراسة الفجوات الناتجة عند تطبيق القرارات وتحليلها وبالتالي تحديد اتجاه تغير الأسعار ومخاطرها.
- 7-دراسة وضع البنوك المراسلة قبل الموافقة على التعامل معها ورفع الدراسة لمديرية العلاقات الخارجية ليتم اتخاذ القرار ومراسلة البنك المرسل على ضوء الدراسة بعد اخذ الموافقة من مجلس الإدارة.
- 8-التأكد من الالتزام بالسقوف المسموح التعامل بها مع البنوك المراسلة.
- 9-دراسة المقابلة أو التطابق بين طبيعة الموجودات والمطلوبات، أي توظيفات مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة والاثان يتغيران سوية بحسب أسعار الفائدة السائدة في السوق.
- 10- الفصل بين الشخص الذي يقوم بأخذ المخاطر وقبولها (بيع و شراء الأوراق المالية) و الشخص الذي يقوم بمراقبتها، متابعتها، قياسها والتأكد من الالتزام بالسقوف المحددة من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر غير المالية.

الفرع الأول : إدارة مخاطر التشغيل.

يجب على مجلس إدارة البنك وإدارته العليا ضمان وجود إطار فعال لإدارة هذا النوع من المخاطر، يتضمن ذلك هيكل تنظيمي واضح يبين الصلاحيات والأدوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توفر أدوات دعم من أجل تعريف وتقييم وضبط المخاطر الرئيسية، كذلك يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات من أجل ضبط أو التقليل من المخاطر. كذلك على البنك أن يحدد ويقيم المخاطر والتي يمكن أن تتواجد في مختلف نشاطات البنك، كما يجب أن تكون هناك مراقبة ومتابعة مستمرة من أجل ضبط هذه المخاطر¹. وذلك وفق الإجراءات والسياسات التالية:

- 1- تفهم وإدارة وتجنب خسائر التشغيل.
- 2- المحافظة على سمعة البنك وثقة العملاء.
- 3- التأكد من أن موظفي المصرف يتفهمون وجود هذه المخاطر وعلى وعي بتجنبها ونشر ثقافة تشجع عملية فهم طبيعة المخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها الموظف أثناء ممارسته لمهامه ضمن بيئة تشجع على الإفصاح عن الحوادث التشغيلية، والعمل بصورة جماعية على تجنبها والتقليل من أثارها، وذلك من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية بهذا المجال .
- 4- اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات.
- 5- مراجعة خسائر التشغيل (الغرامات، السرقة، عمليات الغش، تكلفة تبديل أو إصلاح الكمبيوتر، فوائد نتيجة التأخر بعملية الدفع...) والقيام بتحليلها ومعرفة أسبابها والعمل على تخفيفها.
- 6- تخفيف مخاطر التشغيل من خلال التأمين على جميع المخاطر الممكن التأمين عليها.

¹ إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 41 .

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

7-فصل الصلاحيات لتنفيذ عملية مصرفية كاملة، أي الفصل بين موظفي التنفيذ والموظفين المتعاملين مع العملاء مباشرة.

8-يجب أن تكون صلاحيات ومسؤوليات كل موظف مكتوبة ومعرفة بوضوح، مع التأكد على كفاية عدد الموظفين لإنجاز الأعمال.

9-يجب أن يكتب تقرير بكل موظف لا يلتزم بميثاق السلوك المهني (الأمانة، الصدق والسرية) .

10- يجب أن تتطابق جميع مستندات عقود العملاء مع تعليمات البنك.

11- وضع خطط و برامج لمواجهة الحالات الطارئة.

12- وضع خطط ملائمة ومختبرة بشأن القدرة على استئناف العمل في جميع الظروف المختلفة الاحتمالات.

13- تأسيس قاعدة للبيانات تعنى بجمع كافة المعلومات المتعلقة بحوادث تشغيلية أو بالخسائر الناتجة عنها، والتي من شأنها المساعدة على تقديم توصيف واضح ودقيق لطبيعة المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف، والتي يمكن الاستفادة منها مستقبلا في قياس المخاطر التشغيلية.

• في سياق الحديث عن المخاطر التشغيلية يمكن أن ندرج مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، والتي تنشأ بسبب التطور الكبير في هذه العمليات وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء والتي وجب تخصيص سياسات وإجراءات خاصة لها تتمثل في:

1-تصميم ضوابط الدخول للنظام والشبكات.

2-عملية فرز المهمات وفصل الصلاحيات بين البرمجيين ومستخدمي البرامج.

3-تعريف العملاء من خلال موقع البنك على الانترنت بسياسة البنك الخاصة بالسرية وبتقديم الخدمات بشفافية من خلال جمل واضحة ومختصرة مما يسهل على العملاء فهمها وتطبيقها.

الفرع الثاني :إدارة المخاطر القانونية :

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

كما سبق وذكرنا، أن المخاطر القانونية تنشأ بسبب الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح، أو الممارسات المتعددة أو عند تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات، لذا وجب:

1-التأكد من التقارير الواردة من مديرية الالتزام عن مدى الالتزام بالتعليمات والقوانين النافذة.

2-يجب تحقيق التطابق بين مستندات عقود العملاء وتعليمات البنك.

الفرع الثالث : إدارة مخاطر السمعة.

على مجلس الإدارة أن يتعامل مع مخاطر السمعة، ويظهر هذا النوع تحت السيطرة من اجل الحفاظ على سلامة ومتانة البنك، كذلك على إدارة البنك أن يكون لديها فهم كامل بكل مكونات مخاطر السمعة وان يكون لديها الالتزام بالتقيد بكافة القوانين والأنظمة، كذلك على إدارة البنك أن تكون على معرفة تامة بمكامن مخاطر السمعة، وكذلك مصادر هذه المخاطر وأن يكون لديها انظمه و إجراءات و سياسات قادرة على اكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة¹.

خلاصة الفصل

يعتبر القطاع المصرفي عصب اقتصاد أي بلد، إذ سلامته تنعكس على سلامة الاقتصاد عموماً، فالمصارف هي منشآت مالية تتصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للغير وفق أسس معينة، لتفادي

¹ ابراهيم الكراسنة : مرجع سابق ،

الفصل الثاني.....المخاطر وإدارتها في البنوك التقليدية

المخاطر المختلفة بحسب اختلاف نشاط المصرف الرئيسي، وذلك بإتباع إجراءات وسياسات مخصصة لكل نوع من هذه المخاطر، والتي تتمثل في تحديد مواقع الأخطار وقياسها، إدارتها لتجنبها والسيطرة عليها، أو تحويلها كما سبق وذكرنا، وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر، وهي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن المخاطر بمختلف أنواعها (تشغيلية، إستراتيجية، ائتمان، سيولة، مخاطر السوق، السمعة...)، للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن وذلك باستعمال أدوات قياس للحد من آثارها ومنها تحليل الفجوة والفترة، معدل العائد المنقح وفق المخاطر ومقياس القيمة المخاطر بها إضافة إلى التصكيك والمشتقات.

الفصل الثالث : المخاطر وإدارتها في البنوك الإسلامية.

تمهيد:

إن النظريات في الصيرفة الإسلامية ارتكزت فيما مضى على صيغ التمويل الإسلامية، وقدرتها على النهوض بحاجات الوساطة المالية وأن تكون بديلا ذا كفاءة للإقراض من حيث حاجات الناس إلى التمويل وانسجام تلك الصيغ مع القوانين المنظمة للأعمال المصرفية، إلا أن ما يعني بجوانب المخاطرة في الأعمال المصرفية لم يلقى حقه من تلك الدراسات والمعلوم أن المصرف مؤتمن على أموال الناس، فكان عليه أن يستخدمها مع الحرص على توفره على القدر اللازم من الوفاء بحقوقهم فيها، ولذلك فإن دراسة مخاطر البنوك الإسلامية بالغة الأهمية، ومع أن كل المنشآت والمؤسسات تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطها إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية ومنها البنوك تواجه أنواعا خاصة من المخاطر بالنظر إلى طبيعة نشاطها.

فنظرا إلى النمو السريع في حجم ونطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في بلدان كثيرة، فقد أصبح هذا الموضوع يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي بما في ذلك لجنة بازل إضافة إلى السلطات الإشرافية في الدول التي تعمل فيها تلك المصارف، ويعزى الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل المصرفي الإسلامي إلى النمو المذهل والسريع لهذا النوع من النشاط التمويلي الإسلامي، في حجمه ونطاقه وأهميته في البلدان الإسلامية وفي أجزاء مختلفة من العالم، لكنه لا يخلو من المخاطر التي تطرح تحديا للمصارف والسلطات الرقابية، إذ أن المصارف الإسلامية على غرار نظيرتها التقليدية هي وساطة مالية تقدم خدمات للمودعين والمستثمرين من جهة وتمنح القروض والأموال والشركات والمقاولين والقطاع العام من جهة أخرى، ولذلك فهي عرضة للكثير من المخاطر المماثلة لتلك التي تواجهها المصارف التقليدية إضافة إلى ذلك ينطوي العمل المصرفي الإسلامي على مخاطر خاصة به، يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على المخاطر المعروفة التي تختص بها البنوك الإسلامية دون التقليدية، ومن ثم محاولة معالجتها وفق مقاييس ومعايير محددة سنتطرق إليها في هذا الفصل.

المبحث الأول : المخاطر في البنوك الإسلامية.

لأجل فهم المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية نذكر في البداية شيئاً عن طبيعتها من مفهوم وما تتميز به عن غيرها من البنوك حتى يمكننا أن نأخذ تصوراً شاملاً عنها من خلال:

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية، إنسانية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده، بموجب قواعد وأحكام الشريعة لبناء مجتمع التكافل بين الأفراد، بالدعوة إلى أداء الزكاة و جمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية¹.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الإسلامي على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً²، وقد سارت على هذا النهج اغلب التعاريف التي أعطيت للبنوك الإسلامية سواء في القوانين المنظمة لها أو في التي تبناها الفقه ، وركزت تعاريف أخرى على الدور التنموي لهذه البنوك، فعرف البنك الإسلامي على انه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة في ضوء وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في

¹ عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي ، البنوك الالكترونية و البنوك التجارية و السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 146 .

² عبد الناصر براني أبو شهد: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 112.

مجال المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بهدف المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.¹

ومن جهة أخرى نجد من ركز في تعريف البنك الإسلامي على صيغ التمويل التي يعمل بها على أنه مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المشاركة والمضاربة والمتاجرة والاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ نظير اجر بما قد يضمن القسط والتنمية والاستقرار.²

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات تقوم بجميع الأعمال المصرفية ودور الوساطة المالية مستبعدة في ذلك أسلوب الفائدة لتستبدله بنظام المشاركة كما تعتمد على أسلوب الاستثمار والتجارة وإنشاء المشروعات والتصنيع وغيرها من النشاطات الحقيقية.³ بخلاف البنوك التجارية التي تقتصر في أعمالها على الوساطة بين المقرضين والمقترضين مقابل ريع سعر الفائدة أو كما عرفها زكي الشافعي في عبارة أنها هي التعامل في الائتمان والاتجار في الديون.⁴

¹ محمد سحنون : الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط1 ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2005 ، ص 96.

² يوسف كمال محمد : فقه الاقتصاد النقدي ، المصرفية الإسلامية الأزمة و المخرج ، ط3، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997 ، ص 82.

³ نوال بن عمارة: العمل المصرفي المشاركة الواقع و التحديات ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، أيام 14/15 ديسمبر 2004 ، ص 448.

⁴ محمد زكي الشافعي: مقدمة في النقود والنوك ، دار النهضة العربية ، 1982 ، ص 232.

الفرع الثاني : ضوابط عمل البنوك الإسلامية¹

تتفرع ضوابط وأسس العمل بالبنوك الإسلامية من قاعدة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فخاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها والالتزام بالحلال والحرام مسخرة كل جهدها للمشروعات النافعة.

1- **الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:** الحلال هو أصل ما خلق الله من أشياء ومنافع والحرام هو ما حرمه بنص صريح وبناء على هذا فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشتمل على ما نهى عنه الشرع بنص صريح والأصل في العقود عدم التحريم لقوله تعالى ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾² وليس في الشرع ما يدل على تحريم العقود إلى بنص في قوله تعالى ﴿واحل الله البيع وحرم الربا﴾³ وهو ما يشمل طرق الكسب وكل عقود البيع والإيجار والشراكة ونحوها ولقوله تعالى ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾⁴ وذلك لإنفاق المال واكتسابه بشرط الالتزام بالطيبات والابتعاد عن الخبائث.

أما قوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾⁵ ويقول ابن حزم يمنع بيع كل شيء علم أن المشتري قصد به أمرا لا يجوز لذلك فإن البنوك الإسلامية ملزمة أن تعمل على استخدام المال وتتميته وفق ما يرضى الله سواء من حيث الطرق أو الوسائل تطبيقا لقوله تعالى ﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين﴾⁶.

¹ عبد الناصر براني او شهد ، مرجع سابق ص-ص ، 114-115 ، بتصرف.

² سورة الأنعام: الآية 119.

³ سورة البقرة: الآية 275.

⁴ سورة الأعراف : الآية 157.

⁵ سورة المائدة : الآية 02.

⁶ سورة البقرة : الآية 168.

2- **عدم التعامل بالربا (الفائدة):** وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم العمليات المالية والاقتصادية وكل ما يتعلق بالحصول على المال وإنفاقه فالمؤسسة المالية الإسلامية تبنت المنهج الإسلامي في معاملاتها فلا تتعامل بالربا ومما يدل على تحريم الفائدة قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتَمِ فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾¹ وكان قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الذي فصل في القضية عام 1965 جاء فيه:

• إن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي والقرض الإنتاجي لان نصوص الكتاب والسنة مجعها قاطعة بتحريم النوعين.

• الإقراض بالربا محرم لا تتيحه حاجة ولا ضرورة.

• الاقتراض بالربا محرم ولا يرتفع إثمه عن المقرض إلا إذا دعت الضرورة.

3- **الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات:** يتفق اغلب المفكرين في الإسلام

بضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الإسلام فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير ومن هنا فقد التزمت بأخلاقيات التعامل المالي في الإسلام وضمن المصلحة العامة وهذه إشارة إلى بعضها:

• عدم التعامل بالاحتكار

• عدم التعامل بالغش والترويح المزيف في المعاملات

• عدم التعامل بالرشوة

• عدم الخوض في المنافسة غير مشروعة

4- **الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم:** وتعني دخول عنصر من عناصر الإنتاج في العملية

الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج لا على أساس الأجر الثابت فعليه أن يقبل المخاطرة ولهذه القاعدة أهمية بالغة في التمويل الإسلامي إذ يقوم حقيقة على المخاطرة.

¹ سورة البقرة : الآية 278-279

5- الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار: البنك يسعى دوماً لتحقيق

الربح بغية الاستمرار والتوسع لكن ذلك لا يعتبر هدفة الأسمى فالمال في البنك الإسلامي يبقى وسيلة لتسخير غايات أسمى كلها في الإعمار والتنمية واقتصار الانحراف على الوظيفة التنموية فالعمل في البنوك الإسلامية يكون من خلال إعطاء أولويات إسلامية للمشروعات من ضروريات أو حاجيات وكماليات والتي تحدد بواسطة متخصصين في علم الشريعة لاختيار المشروعات التي تعود بالنفع الأكبر.

المطلب الثاني : مخاطر البنوك الإسلامية. تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر، منها مخاطر الائتمان والمخاطر التي تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية:

الفرع الأول : مخاطر الائتمان¹.

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسويقية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على احد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في عقد السلم أو الاضطناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل. وقد تأتي هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الإرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة والمضاربة. وبما إن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداءه في تجارته.

الفرع الثاني : مخاطر السعر المرجعي.

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض

¹ الأخضر لقايطي : مرجع سابق ، ص 9

المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأنها تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار لادواتها المالية المختلفة. ففي المربحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر حر، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. إن تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت. ولأجل هذا فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية¹.

الفرع الثالث: مخاطر السيولة.

مما سبق فإن مخاطر السيولة تحدث من الصعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول، وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة. وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الإسلامية، ولهذا فلا يتوفر للبنك الإسلامي خيار جلب موارد مالي ببيع أصول مالية تقوم على الدين².

الفرع الرابع : مخاطر التشغيل.

يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين، وتنشأ هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في الأسواق، والتي تستخدمها البنوك

¹ المرجع نفسه : ص 10 .

² الخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 10 .

التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية¹.

الفرع الخامس : المخاطر القانونية.

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وعدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورتها البنوك وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة، ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.²

الفرع السادس : مخاطر السحب.

يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع. فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة وودائعهم، ومن وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى.³

الفرع السابع : مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي.

تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين، الغنم بالغرم والخراج بالضمان، سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي لاهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي،

¹ المرجع نفسه ، ص 10 .

² المرجع نفسه : ص - ص ، 10 - 11 .

³ لخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 11 .

وعدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أوزيادة الهوامش كما هو الحال في صيغة المضاربة¹.

الفرع الثامن : مخاطر الإزاحة التجارية.

هذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين. ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك بسبب المنافسة بدعم عائدات الودائع على أرباح المساهمين كان تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها، ومخاطر الإزاحة التجارية تعني انه قد يعجز البنك الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية أو الإسلامية المنافسة، هنا قد يتوفر الدافع لكي يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك، يحتاج مالكو البنك الإسلامي إلى أن يتخلص من بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار².

الفرع التاسع : مخاطر تتعلق بصيغ الهامش المعلوم.

وفي هذا العنصر سيتم مناقشة المخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامية.

• التمويل بالمرابحة :

تكاد عملية المرابحة تكون النشاط الرئيسي للاستثمار بالبنوك الإسلامية ، إذ بلغت في بعض المصارف 90 %، وإن التمويل بالمرابحة لا يخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي³:

¹ مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص 4 .

² الأخضر القليطي : مرجع سابق ، ص 12 .

³ غالب عوض الرفاعي و فيصل صادق عارضة : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، المؤتمر العلمي الدولي

السنوي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، أيام 16 - 18 افريل 2007 ، ص

1- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء و وجود رهن عقاري على سبيل المثال، إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان، وهذا يعني أن المصرف يفقد عائدا على هذه الأموال طيلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

2- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحصيل نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على عكس مما هو مطبق.

3- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة: سواء المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة، أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية .

• التمويل بالسلم :

هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد، تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، الى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم، وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون. أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلعة معينة وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار

تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد سلم، وهذه النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط¹.

• التمويل بالاستصناع:

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع ، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهي تشمل الآتي² :

1- مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك، والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها، أو أنها سلعة رديئة، أو ان السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل، وقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم، ولأجل ذلك من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر في الاستصناع اقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر العميل في عقد السلم .

2-مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

3- إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر، الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيترجع عنه.

4- وإن تمت معاملة العميل في عقد الاستصناع معاملة العميل في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في الموعد، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

¹ الأخضر لقلبي : مرجع سابق ، ص 13 .

² خان طارق الله و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص - ص ، 69 - 70 .

قد تكون هذه المخاطر لان البنك الإسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع، يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهن، فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن.

• التمويل بالمشاركة :

يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال المخاطر التالية¹:

1- تلك المخاطر تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال الشركة مقابل عدد أسهم، تنتقل ملكية الحصة إلى الشركة وبقصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، فمبلغ التمويل يأخذ سمات ما يعرف في النظم الأوروبية برأس المال المخاطر، حيث يكون معرضا للخسارة في حالة إخفاق المشروع أو الشركة الحاصلة على التمويل، ولذلك تنص الوثائق المنشئة لمؤسسات التمويل الإسلامية على انه عند الاستثمار بطريقة المشاركة في رأس المال، يجب أن تتأكد البنوك الإسلامية الممولة من أن الشركة أو النشاط الذي يتم تمويله من شأنه إن يحقق عائدا مناسباً وأنه يدار بطريقة سليمة، وإذا كان التأكيد المطلوب لا يتم إلا بإجراء تقسيم الشركات والأنشطة والمطلوب تمويلها قبل اتخاذ قرار التمويل، وفي متابعتها عن كثب بعد ذلك حتى تمام تصفية المشروع، فإن هذا يثير صعوبة أخرى هي احتياج التقييم والمتابعة إلى عناصر فنية تجمع بين الخبرة في التخصص موضوع النشاط والنواحي المالية والمحاسبية والإدارية والتسويقية... الخ. وفضلا عن ندرة هذه النوع من الخبرات، وبسبب هذه الندرة كذلك، فإنه عالي التكلفة مما لا

¹ عاشور عبد الجواد عبد الحميد: التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية ، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية ، معالم الواقع و آفاق المستقبل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة ، أيام 15 - 17 ماي 2005، ص - ص ، 1164 - 1167 .

يتيح للبنوك الإسلامية الحصول عليه بالعدد الكافي للدخول في استثمارات كثيرة بأسلوب المشاركة في رأس المال.

2- الاستثمار بطريقة المشاركة في رأس المال هو نوع من الاستثمار الدائم، والذي لا يتيسر تحويله السيولة إلا ببيع الأسهم إلى طرف آخر، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة، وحركة التعامل عليها نشطة، لكن في الواقع العملي فإن البنوك الإسلامية تشكو من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية، إلا أن ذلك لا يصح أن يدفعها إلى المخاطر وغير المحسوبة في استثمارات طويلة، إذ أي ظرف طارئ عام، أساسي أو اقتصادي سيدفع بالمودعين إلى سحب ودائعهم.

3- تشترط قوانين كثيرا من الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعملتها الوطنية، وكذلك إذا كان سعر صرفها ثابتا بالنسبة للعملة الأجنبية، ففي هاته الحالتين تتعرض البنوك الإسلامية للمشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثمارها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده، فقد حدث في أكثر من بلد وفي أكثر من نظام سياسي واقتصادي أن غيرت الحكومات قوانينها، فتغير نتائج الاستثمارات في معظم الأحوال من ربح إلى خسارة مؤكدة، ثم يأتي خطر تخفيض قيمة العملة المحلية أو انخفاضها كعقبة أساسية في طريق الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

• التمويل بالمضاربة :

تعتبر صيغ التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منتظرا منها الكثير، وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما أنها عملية استثمارية مدرة للأرباح، وتقضي على تلك السلبية التي ينتظرها أصحاب الودائع من فوائد هزيلة، كما أنها تساعد المصرف على تنمية المجتمع بإنشاء مؤسسات صغيرة متوسطة، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلا، وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها منها: مخاطر عجز

السيولة، وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية، ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط.

• مخاطر التمويل بالإجارة :

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي¹ :

1- مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال، وقد يتسبب بخسارة كبيرة.

2- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام، تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

3- مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي، الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار موارد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

Ø مخاطر وتحديات أخرى تواجه البنوك الإسلامية²:

مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام : تنشأ هذه المخاطر في المصارف التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية، أو تمتلك فروعاً إسلامية، فإذا لم يكن لهذه المصارف رقابة صارمة حتى تمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات الفائدة ، قد

¹ غالب عوض الرفاعي و فيصل صادق عارضة ، مرجع سابق ، ص 17 .

² مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص 7 .

ينشأ هذا الخلط عند بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية .

تحدي عدم جواز استخدام تغطية المخاطر بالمشتقات المالية : تستخدم البنوك التقليدية العديد من المشتقات المالية مثل عقود الخيارات المالية والعقود المستقبلية والمقايضات، للتغطية ضد المخاطر التي يتعرض لها البنك في المستقبل بسبب تغيرات أسعار الفائدة، وبهذا لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها وهذا ما يجبرها على البحث عن بدائل شرعية لاستخدامها في التغطية ضد المخاطر.

تحديات منع انتقال المخاطر: يتم استخدام أموال الاستثمار جنبا إلى جنب مع الموارد المالية من الحسابات الجارية، فالودائع الاستثمارية هي أموال للمضارب، أما الحسابات الجارية هي أموال أخذها البنك على سبيل القرض الحسن، وهذا يعتبر ظاهرة فريدة تفرض تحديا على المصارف الإسلامية، في حين تجب الحماية لأصحاب الودائع الجارية، أما أصحاب الاستثمار فيجب عليهم المشاركة في مخاطر العمل، ولكن في الواقع لا يتم في الغالب التمييز بين الأصول المختلفة، وهذا يخلق للبنك مشاكل السحب في حالة عدم وجود الضمان لأصحاب الودائع الجارية، وفي حالة حدوث أزمة لا يمكن فصل مخاطر الودائع الجارية عن ودائع الاستثمار. وتعتبر مخاطر سحب الودائع التحدي الأهم في المصارف الإسلامية، وهي أكثر خطورة فيها مقارنة بالمصارف التقليدية، وذلك أن القيمة الاسمية للوديعة والعائد غير مضمونين لأصحاب الودائع حسب شروط عقد وديعة الاستثمار، ولذلك يجب منع انتقال مخاطر ودائع الاستثمار إلى الودائع الجارية، كما يجب منع انتقال مخاطر رأس المال إلى الودائع الجارية.

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين﴾¹ آية كريمة تتخص على النهي على الإسراف وإضاعة المال، وهو أمر مخالف للرشد والمقصد الشرعي في حفظ المال، فحسب آراء حكم العلماء والشرع في التحوط وإدارة المخاطر انه بعد التطرق للمخاطر التي تواجه عمل المصارف وجب الخوض في إدارتها كمتطلب ضروري لأي نشاط اقتصادي مفاده حفظ المال لإيفاء المقصد الشرعي، وبما أن المخاطر حوادث غير مرغوبة وتعتبر من الضرر الواجب تجنبه فالضرر يزال، وإن لم يكن بالإمكان استبعاده وجب تخفيفه فالضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، ويختار أهون الشرين والضرر يدفع بقدر الإمكان. وهنا سنقوم بدراسة المتطلبات الواجب توفيرها لإدارة المخاطر بشكل جيد ثم تقديم الأدوات التي تستعملها المصارف الإسلامية في إدارتها للمخاطر وذلك فيما يلي :

المطلب الأول : المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر²

هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي:

الفرع الأول: وضوح محتوى إدارة المخاطر:

إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية على انه نظام شامل وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل المرور بأربع مراحل أساسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض إليها نشاط الصيرفة الإسلامية.
- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف للتعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

¹ سورة الأعراف : الآية 31 .

² مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص- ص 8- 9.

الفرع الثاني : توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي.

قد لا يولي بعض القائمين على المصارف الإسلامية إلى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر والتحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب المحافظة عليها بالتحفيز.

الفرع الثالث : إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر.

فرض تطور النشاط المصرفي توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وبوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها كما يجب أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لكل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أو الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسؤول المخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للالتئمان والسيولة.
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

• ضرورة وجود وحدة مراجع داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

الفرع الرابع : بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية.

لا تستطيع أن تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير التقليدية للمصرف المركزي لأن لا يفرق بين عمل المصارف الإسلامية وغيرها وهذا يجعلها رواق غير متكافئ مع نظيرتها البنوك التقليدية في حالة تعرضها لعجز في السيولة ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة.

المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

توجد أنواع عديدة من أدوات ووسائل إدارة المخاطر المصرفية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي يتعرض لها كما أن المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفق تطور النشاط المصرفي الإسلامي وتنوعه ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تتناسب والمخاطر الجديدة التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية وفي هذا الجانب يقدم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف الإسلامي في إدارته للمخاطر وهي :

الفرع الأول : تنويع الائتمان و الاستثمار.

من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى المرابحة وعلى مستوى محفظة الاستثمار وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركو ويتز ثم تنويع الاستثمار.

أ- تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركو ويتز¹: تقوم فكرة التنويع على:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء
- تحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة متوسطة طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء .
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات . والتنويع يطابق المثل القائل لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة وعل هذا التصور ظهرت نظرية هاري ماركو ويتز والذي قدم التصورات التالية:
- في حالة القيام بمشروعات وعائد الاستثمار (أ) اكبر من عائد الاستثمار (ب) مكان معامل الارتباط كامل وسالب فالتنويع هنا يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا إلى انه عمليا غير ممكن.
- في حالة عدم ارتباط المشروعات فان التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر بشكل كبير.
- في حالة ارتباط المشاريع ارتباطا كاملا موجب هنا التنويع لا يترتب عليه أي تخفيض للمخاطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على الإدارة المرابحة الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركو ويتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبيرا كلما قلت المخاطر.

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط 2 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2000 ، ص

ب - تنوع محفظة الاستثمار: وهو ما يعرف بالتنوع البسيط ويتمحور تصور ماركو ويتز في هذا السياق على بعدين رئيسيين معدل العائد على الأصول والمتغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد. ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود للارتباط التام بينه وبواسطة مقياس الانحراف المعياري يتحدد مستوى مخاطر اقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر ففي ظل اكبر مستوى عائد ممكن أن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار¹.

الفرع الثاني : وضع نظام المعلومات والتقييم.

قبل منح المصرف للأموال في عملية المرابحة يلجا إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقاتها وفقا للشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر²:

1 إجراء مقابلة مع طالب المال : تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته سمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطه ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما يكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهذا ما يساعد مسؤول إدارة المرابحة على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الأموال الممنوحة

¹ ابتهاج مصطفى عبد الرحمان : إدارة البنوك التجارية ، ط 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 455 ، بتصرف .

² احمد غنيم : الديون المتعثرة و الائتمان الهارب ، بدون دار نشر ، 2000 ، ص 38 بتصرف .

2 المصادر الداخلية من البنك: يعد تنظيم البنك مصدرا مهما في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل مع البنك
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليه.

3 المصادر الخارجية للمعلومات: أقسام البنوك والموردون نشرات دائرة الإحصائيات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم تساعد على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر .

4 تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لان إدارة الائتمان تهتم بقوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية ، وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين ، وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض، ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض.

الفرع الثالث : تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر.

نجد منها الاحتياطات الإجبارية فعلى المصارف الإسلامية دراسة احتياجاتها من السيولة بعناية لأنها لا تستطيع أن تلجا إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي تقوم بتصنيف أجال استحقاقاتها لودائعها التي تكون معظمها من الودائع الإجبارية وتدرس مواسم السحب والإيداع وتقوم باستمرار بدراسة مؤشر السيولة والذي يعتمد على قياس الاقتراض بالنسبة للودائع وضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والتزامات من حيث أجال الاستحقاق ويمكنه دراسة الاستخدامات بشكل دائم حتى يبتعد عن المخاطر.

الفرع الرابع : التامين التكافلي.

يعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر وهي تحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التامين في العمليات التي يدخل فيها المصرف شريكا في تمويلها.

الفرع الخامس : الضمانات و الرهانات.

الرهانات هي أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات المصرفية التي يكتنفها الخطر ومن هنا كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطر في المعاملات المصرفية بضمانات شرعية وذلك حسب :

اختيار العميل المناسب: ففي عمليات المرابحة هناك قواعد أساسية واعتبارات أو شروط موضوعة تصدر بها لائحة التعامل بالمرابحة وتضمن الحد الأدنى الواجب توفره في العميل مثل:

- مركزه المالي ومركزه في تاريخ التعامل المصرفي و التجاري.
- سمعته في الوفاء بالالتزامات وحسن القضاء والأداء.
- ما يتيح الاستعلام من معلومات وبيانات تتعلق بنشاطه

فحسن اختيار العميل على أسس وقواعد موضوعية وتنظيمية هو الضمان الأمثل .

العربون ودفعه ضمانا للجدية¹: يعتبر العربون جزءا من الثمن ولا يثير أشكالا إذ يدفع لتأكيد العقد والبدا في تنفيذه أما إذا كان عند إبرام العقد حفاظا على حق العدول عن العقد

¹ الوثائق عطاء المنان محمد احمد : عقد المرابحة ، ضوابط الشريعة و صياغته المصرفية و انحرافاته التطبيقية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، مارس 2003 ، ص- ص ، 25 - 26 .

طبقا لإدارة المتعاقدين فالجمهور لا يجيزه لما يعتبرون فيه من غرور والمخاطرة واكل المال بغير حق.

درجة الضمان: ليس المهم استحواذ البنك يقدر ما يجب أن تكون عليه درجة الضمان من حيث سهولة وسرعة تسيله لمواجهة خطر عدم السداد أو الاسترداد من العميل ويجب على البنك إصدار تعليمات كتابية بأنواع الضمانات ودرجاتها والتزام البنك في معاملاته بتلك التعليمات لما يترتب على مخالفتها من جزاءات إدارية وتأديبية.

خدمات طرف ثالث: الضمان والأمانة لا يجتمعان باتفاق الفقهاء لان إلزام الأمين بالضمان إخلال بقواعد الشرع ولاسيما قواعد تحرير الربا فلو ألزمتنا الأمين كالشريك أو المضارب مثلا بخدمات الشيء الذي حازه لأوقعناه في تحمل الخسارة والشراكة فيها احتمال الربح أو الخسارة فضمان الشيء المقبوض يخل بمبدأ التوازن في العقود ويؤدي إلى تغيير الأحكام وقلبها ويكفي المضارب انه خسر جهده إذا حدثت خسارة، أما إذا كان الضمان من شخص ثالث معنوي أو طبيعي يهمله نجاح المضاربة كضمان دولة للأسهم وشرائها وضمان شركة لتصرف بعض الأشخاص، أو ضمان طرف ثالث لما يؤول إليه التصرف في المضاربة مثلا من احتمال خسارة أو ضياع كل ذلك جائز شرعا لأنه إحسان وتعاون، والتبرع بما حصل من نقص جائز والجهالة في التبرعات مغفورة. إذا تبرع المضارب بالتزام الضمان بعد إبرام عقد المضاربة والشروع في العمل بالمال جاز ذلك عند جماعة من فقهاء المالكية، وهذا الحكم ساعد على حل مشكلات كثيرة في التمويل والاستثمار.¹

رهن البضاعة: رهن البضاعة التي قام البنك ببيعها مرابحة لصالح البنك لحين قيام العميل بسداد جميع الأقساط المستحقة عليه، إذ يجوز رهن المبيع بعد البيع، فمقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع والتمكين من التصرف فيه وذلك عند بائعيه وغيره فالرهن في

¹ وهبه مصطفى الزحيلي : صيغ التمويل والاستثمار، مؤتمر المؤسسات المالية ، معالم الواقع وآفاق المستقبل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، أيام 15-17 ماي 2005 ، ص- ص ، 1045 - 1046 .

الشرع المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه إذ تعذر استيفاء الدين لقوله تعالى: ﴿وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة﴾¹، الثمن بعد البيع يصير ديناً في ذمة المشتري، والدين يجوز الرهن به بأي سبب وجب الدين البيع ونحوه لأن الديون واجبة كلها على اختلاف أسباب وجودها ونجد المرتهن أحق بثمن الرهن من الجميع الغرماء حتى يستوفي حقه.

اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه: وهذا الشرط جائز بلا شك حيث نص الفقهاء على أن نفقة العامل عليه وفائدة الشرط تمكن من تقليل الخسارة وحرص المضارب على تئيمير المال وعدم تعريضه للخسارة لأنه انفق من ماله ولو حدثت خسارة فلن تكون كبيرة لأن الأموال التي صرفها المضارب لا تحسب من نفقات المضارب.²

تطوع المضارب بالتعويض عن الخسارة: وهذا ما حدث في بعض البنوك الإسلامية عندما أصابها خسائر بسبب بنك الاعتماد والتجارة، فرأت مجالس إدارتها أنها لو وزعت الخسائر على المودعين المستثمرين لأدى ذلك إلى انهيار البنك نفسه وعرضت هذه المسألة على الجمعية العامة فوافقت على تحمل البنك للخسارة من خلال احتياطاته وما يتكون له من أرباح مع مرور الزمن.³

الفرع السادس : معالجة المخاطر التعاقدية.

عندما يكثر الغرر في العقد يؤدي إلى مظالم والفسل في الالتزام بشروط العقد أو الإعسار للطرف الأخر والاتفاقات التعاقدية منذ البداية هي انسب الأدوات للحد من المخاطر ونسرد البعض منها كالآتي:

¹ سورة البقرة : الآية 283

² عادل عبد الفضيل عبده : الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007، ص489.

³ عادل عبد الفضيل عبده : مرجع سابق ، ص489.

_____ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى عدم الوفاء بالالتزامات، ويمكن تخفيض هذه المخاطرة بتضمين مادة تقتضي باتفاق الطرفين على التعاضي عن نسبة من تقلبات السعر، وما زاد عن ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض المتضرر من تقلبات السعر وذلك ما يعرف ببند الإحسان.

_____ في عقد الاستصناع فإن تنفيذ العقد قد يخلق مخاطر كبيرة وخاصة الإلزام بالموصفات النوعية وللسيطرة على ذلك فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء لفسخ العقد.

أما في المرابحة التي أصبح لها عدة أدوات للتغلب على مخاطرها مثل:

_____ للتغلب على للطبيعة غير ملزمة للطرف الآخر لدفع الأقساط فقد أصبح دفع قسط كبير مقدما عبارة عن هامش جدية، وهو صفة ملازمة للعقد.

_____ قد يرفض المتعامل اخذ السلعة التي أمر بشرائها ويكون العقد ملزما للمتعامل ، فقط وليس للمصرف ويفترض أن المصرف سينفذ التزامه كما هي في العقد والاقتراع البديل هو إنشاء السوق لتصفية عقود مرابحات محل القضايا المختلف عليها.

_____ من شروط عقد المرابحة أن يقوم المصرف بحيازة ما هو محل العقد بين الطرفين فإن المصرف يقوم بذلك شكلا لبعض الوقت وقد تجاوزت المصرف الإسلامية ذلك بجعل العميل وكيلا في شراء السلعة وهذا في بنود العقد ومع ذلك مسؤولية المصرف في شراء سلعة ، هذا في بنود العقد، ومع ذلك تبقى مسؤولية المصرف في المخاطرة بملكية السلعة وتبقى قائمة ويتعين مواجهة ذلك باحتياطي من رأس المال.¹

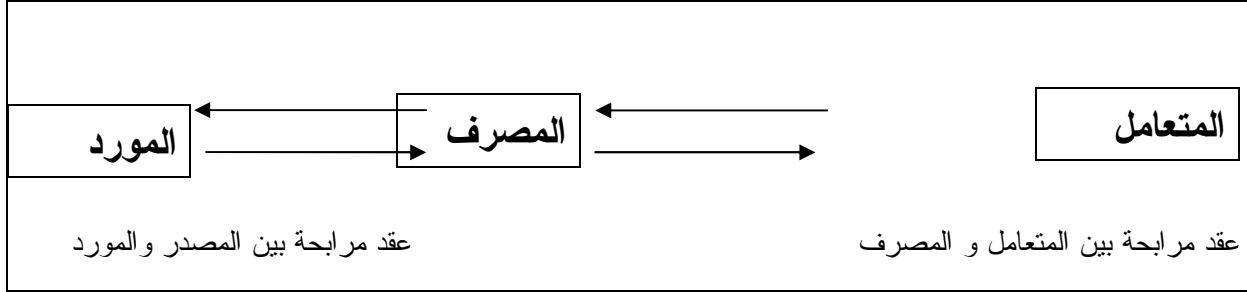
الفرع السابع : المشتقات والبدائل.

تم الاتفاق على عدم شرعية التعامل بالمشتقات (والمتمثلة في خيارات العقود المالية المستقبلية والمقايضات) بشكلها الحالي ولكن المصارف أوجدت بدائل شرعية وهي:

¹ خان طارق الله و حبيب احمد ، مرجع سابق ، ص158.

1- عقود الخطوتين: يقوم المصرف الإسلامي بشراء أصل المرابحة ويبيع المرابحة.

شكل رقم (07): يوضح عقود الخطوتين



المصدر: خان الله طارق وحبيب احمد ، مرجع سابق، ص170.

وتكون هذه العقود مفيدة لعدة جوانب وهي¹ :

- تكون مصدرا للأموال.
 - تحسين الإيرادات وبالتالي القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.
 - تحسين السيولة لدعم الاستقرار و ضمان استيراد الأموال بطريقة مقبولة وشفافة .
 - تطبيق هذه العقود على المرابحة والاستصناع والسلم.
- 2- عقود المعدل المتغير : تستخدم لتقاضي مخاطر عقود السلع الثابت الطويل الأجل مثل عقود الإيجار المتغيرة.
- 3- بعض المقايضات: تكون المقايضات في الشريعة الإسلامية مثل شراء سلعة مطلوبة للمصرف حالا مقابل ديون للمصرف على خدمة أخرى .
- 4- عقود بيع التوريد مع خيار الشرط: عند اتفاق الطرفين على العقد والذي تحدد غي الكمية والسعر، ولكن قد تحدث تغيرات في سعر السلعة عند تنفيذ العقد فإذا ارتفع السعر سيخسر البائع أو انخفض سيخسر المشتري لذلك فان خيار الشط الذي يكون في العقد سيوفر العدل للطرفين ويقلل من المخاطرة التي تجابه الطرفين ولذلك

¹ المرجع نفسه ، ص 170 .

يمكننا تحديد الحدود الدنيا والعليا لتقلبات الأسعار التي يرضى بها الطرفان وما بعدها يمكن أن يتفقا على التراجع على تنفيذ العقد.

5-العقود الموازية : يتم استخدام هذه الأداة في أنواع مختلفة مثل بيع أصل بعقد مرابحة لمدة ستة أشهر أو سنة ، يمكن تغطيته بشراء سلم بنفس المدة.

6-بيع العربون: يتم العربون في سدا جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزء مالي أصبحت معروفة في الأسواق المالي الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة¹.

7-التحصين: يمكن أن يحتمي المصرف من تقلبات سعر الصرف بالحصول على مبلغ مالي في وديعة بنظام المشاركة في الربح والخسارة في مدة معينة ويقوم بالمقابل بشراء عملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر ويحتفظ بها المشتري في حساب استثماري من العملة الأجنبية بنفس المدة وعند انقضاء المدة سيحين اجل الوديعتين ويشارك المصرف المودعين لديه عائدات الوديعة الاستثمارية بالعملة الأجنبية وبهذا يمكن للمصرف أن يغطي مخاطرة سعر الصرف في نفس المدة.

الفرع الثامن: الشركات التابعة.

تقوم المصارف بإنشائها للقيام بمشاريع إنتاج أو توزيع أو إيجار أو تمويل وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض المخاطر بعدة أدوات منها².

- تملك الشركات الخبرات والكفاءات لإدارة ومتابعة نشاطها أفضل من أن يديرها المصرف .
- يزيد من فعالية الرقابة عليها.
- يعتبر تنويع للمصرف وركيزة يستند عليها وقد يحل إشكالية ضمان الودائع.

¹طارق عبد الله خان و حبيب احمد : مرجع سابق ، ص179.

²مفتاح صالح : مرجع سابق ، ص18.

- يعامل المصرف هذه الشركات كوحدات مستقلة على نشاطه ولا تمنح لها الأفضلية في الائتمان.

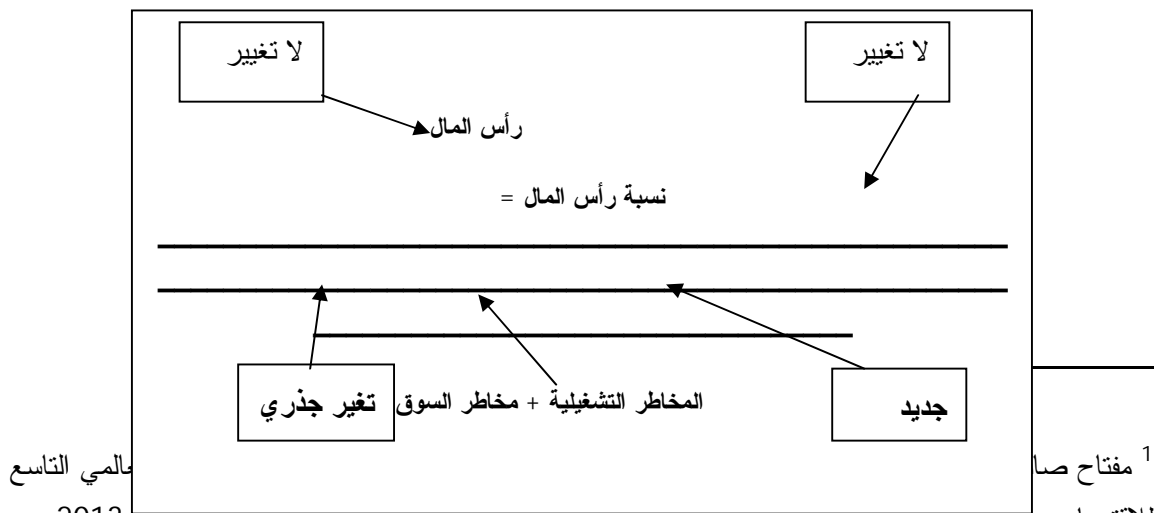
المبحث الثالث : إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل 2

رغم الإيجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل 1 إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999م إلى غاية 2006م حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل 2 مع بداية عام 2007م وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة فلقد غطت الأولى نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق حين غطي اتفاقية بازل 2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عن بازل 1¹.

المطلب الأول : معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2:

لقد أدت إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعليه يتم احتساب معد لكفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 08 : معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2



المالي التاسع

¹ مفتاح صا

للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ، أيام 9 - 10 سبتمبر 2013 ،

اسطنبول، تركيا .

المصدر : ميرفت علي أبو كامل : الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1007، ص 43 .

وقد ركزت مقررات بازل 2 على ثلاث أركان أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي وهي :

الجدول رقم 04 : الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
<p>متطلبات الحد الأدنى</p> <p>- لا تغير في المعدل المتمثل 8% ، و كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق .</p> <p>- تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية ، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية .</p> <p>- بالنسبة للمخاطر الائتمانية ، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى و هو الأسلوب المعياري و أسلوب التقييم الداخلي الأساسي و أسلوب التقييم الداخلي المقدم .</p> <p>- هناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي ، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة ، و كفاءة كبيرة في جميع البيانات و المعلومات و إدارة المخاطر .</p> <p>- بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ، و هي أسلوب المؤشر الأساسي ، و الأسلوب المعياري ، و أسلوب القياس المتقدم ، و يتم الاختيار وفقا لشروط و معايير معينة .</p>	<p>عمليات المراجعة الداخلية :</p> <p>_____ يتوجب على المصرف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة .</p> <p>_____ يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها ، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود .</p> <p>_____ يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك .</p> <p>_____ يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب في حال عدم المحافظة على هذا المستوى .</p> <p>_____ هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر</p>	<p>انضباط السوق :</p> <p>- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفائتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية .</p> <p>- هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية و يشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية ، وهي نطاق التطبيق ، و تكوين رأس المال ، و عمليات تقييم وإدارة المخاطر ، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.</p>

التركيز و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر الرهونات .	
---	--

المصدر :¹ مفتاح صالح ورحال فاطمة : تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي ، أيام 9 - 10 سبتمبر 2013 ، اسطنبول ، تركيا .
المطلب الثاني : انعكاسات مقررات بازل 2 على النظام المصرفي:

الفرع الاول : الانعكاسات الايجابية.

تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في¹ :

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي .
- ضمان المنافسة العادلة عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- إلغاء كل تمييز بين الدول واقتصارها على المخاطر التي تحملها
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق التقييم الداخلي

الفرع الثاني : الانعكاسات السلبية.

تتمثل نقائص هذه الاتفاقية في²:

- تتوأكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها

¹ محمد بن بوزيان و آخرون : البنوك الإسلامية و النظام و المعايير الاحترازية الجديدة ، واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل 3 ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ، النمو المستدام و التنمية الشاملة من منظور إسلامي ، الدوحة ، قطر ، ديسمبر ، 2011.

² سمير الخطيب : قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، مصر ، 2005 ، ص- ص ، 54 - 55 .

- تعتبر تحدي حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المختلف نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها
- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك
- لم تراعى الحالات الخاصة لبعض الأنشطة البنكية ونخص بالذكر البنوك الإسلامية
- فشل مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية 2008م الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمني التي يقوم عليها إطار بازل 2.

رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها إلا أن اغلب البنوك مهما كان نوعها سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث : انعكاسات بازل 2 على النظام المصرفي الإسلامي

بالنسبة للبنوك الإسلامية فهذه الاتفاقية تشكل عبا كبيرا عليها ، و في نفس الوقت فهي تحمل لها لا العديد من الفرص .

الفرع الاول : الانعكاسات السلبية .

تعتبر هذه الاتفاقية تحد كبير للبنوك الإسلامية و ذلك راجع للأسباب التالية¹ :

- صغر حجم رؤوس أموالها و محدودية نشاطها .
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للمخصصات .

¹ رقية بوحيدر و مولود لعراية : واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2 ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 23 ، العدد 2 ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2010 ، ص 33 .

- وقوع اغلب البنوك الإسلامية في الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، ويصعب حصولها على التمويل الخارجي.
- افتقار أغلبها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقدير مخاطرها.
- تزايد من السيولة غير الموظفة لديها، مما يؤثر سلباً على نشاطها و ربحيتها.
- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر مما يجعل مصداقية النسب المحسوبة على المحك، و يحول دون استخدامها للمقارنة الموضوعية فيما بينها .
- تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية ، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية ، خاصة في بيئات الأعمال التي لا يوجد فيها قانون خاص للبنوك الإسلامية منفصل عن قانون البنوك التقليدية .

الفرع الثاني : الانعكاسات الايجابية.

تتمثل أهم إيجابيات هذه الاتفاقية بالنسبة للبنوك الإسلامية في¹:

- تدفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية و تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها .
- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة .
- تمكن من تعزيز قدراتها التنافسية .
- تعطيتها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها .
- تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات التي تهم المتعاملون معها .

خلاصة الفصل :

¹ خصاونة احمد سليمان : المصارف الإسلامية ، مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها ، عالم الكتاب الحديث ، 2008، ص - ص ، 144 - 149 .

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية هي عملية ضرورية وهامة ومتكاملة، وتشارك المصارف الإسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية، لكنها تتفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، وتتزايد حدة مخاطر البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية، ولكي تكون فعالة لابد من توافر متطلبات وأدوات خاصة بها، تساعد على تقليل المخاطر والتحكم بها، وقد سعت هذه البنوك إلى الالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل إلا أنها تواجه العديد من المشاكل في تطبيق نصوصها نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية وذلك ما زادها دافعا وتحديا اكبر لاستحداث وسائل تساعد على النمو والاستمرار وحتى التفوق على نظيراتها في المجال المصرفي

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية تم التوصل إلى ما يلي :

الخاتمة :

نظرا لطبيعة العمل المصرفي فالمخاطر تلازمه استجابة للتطورات العالمية المستجدة في هذا المجال ، والتي تضيف المزيد من المخاطر كما ونوعا، ما فرض على إدارات البنوك إعطاء هذه المسألة حيزا واسعا من الاهتمام، لتبقى ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، وإلا أدت إلى تهديد وجودها، فتفاديها كليا مستحيل وإنما يجب تفاديها قدر الإمكان، أو قبول ما هو محسوب منها تحقيقا لغايات البنك، وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية لا تكون فعالة إلا بوجود نظام شامل لها.

بالرغم من أدوات رصد المخاطر وكل المتطلبات الضرورية والأساليب الحديثة في البنوك بنوعها التقليدية والإسلامية لإدارة المخاطر إلا أن هذه الأخيرة أقل عرضة للمخاطر عن البنوك التقليدية، وذلك لأنها تتبعد عن كل ما هو حرام، وأسلوبها في المرابحة مكنها من أن تختار المشاريع السليمة التي تجنبها الوقوع في المخاطر، وذاك تبعا لما تتميز به البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بمختلف الفروق النظرية والتنظيمية والتقنية، وكذلك ما تتميز به من استخدامات و موارد.

نتائج البحث :

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ، و من خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها فصول البحث ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- العمل المصرفي معرض لمخاطر عدة، وذلك من دون التمييز بين البنوك التقليدية و الإسلامية.
- ضرورة توفر إدارة المخاطر في البنوك لضمان استمرارية عملها.
- يجب اعتماد تقنيات واضحة للتعامل مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- يجب إتباع خطوات منظمة ومنتسقة عند التعامل مع المخاطر وفق نظام شامل لإدارة المخاطر.
- البنوك التقليدية باعتبارها مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي ينطوي عملها على مخاطر متنوعة.
- اعتماد البنوك التقليدية على أدوات رصد ووسائل تغطية تحمل في طياتها مخاطر شديدة .
- تعدد مخاطر البنوك يجبرها على إدارتها كل حسب سياسات و إجراءات معينة.
- البنوك الإسلامية تعمل وفق ضوابط شرعية تجعلها أكثر مقدرة على المضي في استمرارية عملها .
- رغم تعدد المخاطر و التحديات التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية إلا أنها أكثر مقدرة على التحكم بها.
- الصناعة المصرفية الإسلامية تعمل على توفير المتطلبات الضرورية لإدارة مخاطرها.
- البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون دراسة عميقة للمشاريع المراد تمويلها ، وإذا فعلت فهي تتابع المشروع أو تشارك فيه.
- إن لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في تفعيل الرقابة على البنوك بإدراج مقاييس إدارة مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية كأهم أولوياتها.

نتائج اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى : تتعرض البنوك بنوعها التقليدية و الإسلامية إلى مخاطر تختلف في درجة المخاطرة لوجود ضمانات على القروض في البنوك التقليدية و هي فرضية صحيحة ، و قد تم إثبات صحتها في الفصل الثاني من البحث ، إذ اعتمد البنوك التقليدية على ضمانات مقدمة من العملاء عند منحهم القروض يعتبر تغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حال عدم القدرة على السداد ، و بالتالي تكون درجة المخاطر اقل .

الفرضية الثانية : البنوك التقليدية أكثر مقدره على إدارة مخاطرها لاستخدامها للوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر ، فرضية خاطئة، إذ أن استخدام هذه الوسائل والتقنيات يجعلها تدر عوائد وتقلل من آثار المخاطر لكن الإفراط فيها ينعكس عليها سلبا، إذ تصبح سببا في مخاطر أشد خطورة من تلك التي خصصت لتغطيتها.

الفرضية الثالثة : البنوك الإسلامية أكثر مقدره و مرونة في إدارة المخاطر لتقيدها بالضوابط الشرعية و احترامها للمبادئ الإسلامية، وذلك ما تم إثباته في الفصل الثالث من هذا البحث، إذ لها من الضوابط والأدوات ما يجعلها تتصدى للمخاطر وتحسن إدارتها.

آفاق الدراسة :

إن الخوض في غمار البحث في إدارة المخاطر البنكية جدير بالاهتمام، إذ هناك المثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن تسليط الضوء عليها لتكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:

- 1- دور البنوك الإسلامية في بناء قاعدة متينة للجهاز المصرفي.
- 2- دور البنوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية الدولية الحالية .
- 3- مدى تفعيل الرقابة على البنوك الإسلامية وفق المعايير الدولية لاتفاقية بازل.

و من ثم يمكن التوصل إلى الاقتراحات التالية :

- على البنوك الإسلامية والتقليدية الانفتاح على الأسواق المالية، ما يساعدها على تبني إستراتيجية مصرفية شاملة، والعمل على تنظيم المكاسب والتقليل من الخسائر المتوقعة.
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتنقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.
- دعوة لتقارب البنوك التقليدية والإسلامية من بعضها لتبادل الخبرات والاستفادة من تجاربها فيما بينها.
- ضم أهداف البنوك التقليدية والإسلامية بالتعاون المشترك على خدمة مصالح الدولة و المجتمع ككل .
- إعادة النظر في نصوص البنوك المركزية، وتخصيص تشريع واضح يهيئ للبنوك الإسلامية مناخا مناسباً لطبيعة عملها.
- ضرورة تبني مبدأ الدمج بين البنوك الإسلامية لتحقيق كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك التقليدية سواء كان ذلك محلياً أو عالمياً.
- على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية الفعالة في إدارة المخاطر .
- ضرورة تطوير الأسواق المالية بما يسمح للبنوك الإسلامية بتوسيع نشاطها ونشر مبادئها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

(1) القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

- (1) إبراهيم هنيدي منير : إدارة البنوك التجارية ، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996 .
- (2) إبراهيم هنيدي منير : الفكر الحديث في إدارة المخاطر ، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية ، مكتب الإسكندرية .
- (3) إبراهيم هنيدي منير: الفكر الحديث في الاستثمار ، ط 2 ، منشأ المعارف ، الإسكندرية ، 2004 .
- (4) أبو عتروس عبد الحق : الوجيز في البنوك التجارية ،عمليات تقنيات ز تطبيقات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2000 .
- (5) احمد سعيد العززي شهاب: إدارة البنوك الإسلامية ، ط 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 .
- (6) اسعد عبد الحميد طلعت : الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، مكتب الشقري الرئيس للدراسات العليا، 1991.
- (7) براني أبو شهد عبد الناصر : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 .
- (8) جبر هشام : إدارة المخاطر المصرفية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيعات، ط 1 ، 2010 .
- (9) خبابة عبد الله : الاقتصاد المصرفي ، البنوك الالكترونية و البنوك التجارية والسياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 .
- (10) زكي الشافعي محمد : مقدمة في النقود والنوك ، دار النهضة العربية ، 1982 .

- (11) سحنون محمد: الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط 1 ، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة ، 2005 .
- (12) صادق مدحت : النقود الدولية و عملات الصرف الاجنبي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة .
- (13) عبد العال حماد طارق : المشتقات المالية المفاهيم ، إدارة المخاطر والمحاسبة، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .
- (14) عبد العال حماد طارق : حوكمة الشركات ، المفاهيم المبادئ و التجارب ، تطبيق الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- (15) عبد العال حماد طارق : دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي، القاهرة ، 2000 .
- (16) عبد الفتاح الصيرفي محمد : إدارة البنوك ، ط 1، دار المناهج ، 2006 ، عمان.
- (17) عبد الفضيل عبده عادل: الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007 .
- (18) عبد الله خان طارق و أحمد حبيب : إدارة المخاطر المصرفية تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، ترجمة عثمان بابكر احمد ، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، 2003 .
- (19) عبد المنعم عاطف وآخرون : تقييم و إدارة المخاطر ، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، ط 1 ، القاهرة ، مصر، 2008 .
- (20) عزمي سلام أسامة و نوري موسى شقري : إدارة المخاطر و التأمين، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2007 .
- (21) غنيم احمد: الديون المتعثرة و الائتمان الهارب ، بدون دار نشر ، 2000 .
محمد الأمين الضرير الصديق : الغرر في العقود و آثاره في التطبيقات المعاصرة ، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 4 ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، ط 1 ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1993 . محمود الزبيدي حمزة : إدارة

الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،
2000 .

(22) محمود الزبيدي حمزة : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة
الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 .

(23) محمود الزبيدي حمزة : إدارة المصارف الإستراتيجية ، تعبئة الودائع و
تقديم الائتمان ، ط1، مؤسسة الوراق ، عمان ، 200 .

(24) مصطفى عبد الرحمان ابتهاج : إدارة البنوك التجارية ، ط 2 ، دار النهضة
العربية، القاهرة، 2000 .

(25) مطر محمد : إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية)،
ط3، دار وائل ، عمان ، 2004 .

(26) فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري : إدارة البنوك ، دار
وائل للنشر ، عمان ، 2000 .

(27) الكراسنة إبراهيم : اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة
المخاطر ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ضبي ،
مارس، 2006 .

(28) كمال خليل الحمزاوي محمد: اقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط 2 ، منشأة
المعارف ، الإسكندرية ، 2000 .

(29) كمال محمد يوسف : فقه الاقتصاد النقدي ، المصرفية الإسلامية الأزمة
والمخرج ، ط3، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997 . وهيب الراوي خالد:

إدارة العمليات المصرفية ، ط 2 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان، 2003 .
(30) وهيب الراوي خالد: إدارة العمليات المصرفية ، ط 2 ، دار المناهج للنشر
والتوزيع ، عمان، 2003 .

المذكرات والأطروحات :

- 1) بلبالي عبد الرحيم : إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية القطاع المصرفي ، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم نقود بنوك و مالية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010 .
- 2) بن عامر نعيمة : البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية (غير منشورة) جامعة الجزائر ، 2001 - 2002 .
- 3) خضراوي نعيمة: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية ، حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، 2008 - 2009 .
- 4) عبدلي لطيفة: مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات ، تحت عنوان دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، 2011 - 2012 .
- 5) زرارقي هاجر : إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011 - 2012 .

الملتقيات والمؤتمرات :

- 1) بلعجوز حسين : إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، منافسة - مخاطر - تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6 - 7 جوان 2005 .
- 2) بن بوزيان محمد و آخرون : البنوك الإسلامية و النظام و المعايير الاحترازية الجديدة ، واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل 3 ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ، النمو المستدام و التنمية الشاملة من منظور إسلامي ، الدوحة ، قطر ، ديسمبر ، 2011 .

(3) بن ديب عبد الرشيد و شلالى عبد القادر ، مدخل استراتيجى لإدارة المخاطر ، مداخلة مقدمة للمشاركة فى الملتقى الدولى الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر فى المؤسسات ، الأفاق و التحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف ، يومى 15- 26 نوفمبر 2008 .

(4) بن عمارة نوال : إدارة المخاطر فى مصارف المشاركة ، الملتقى العلمى الدولى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدى مرباح ورقلة ، أيام 20-21، أكتوبر ، 2009 .

(5) بن عمارة نوال : العمل المصرفى المشاركة الواقع و التحديات ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف ، أيام 14/15 ديسمبر 2004 .

(6) بوعدة مبارك: إدارة المخاطر البنكية - مع إشارة لحالة الجزائر - ، المركز الجامعى العربى بن مهيدى ، أم البواقي ، الجزائر .

(7) خصاونة احمد سليمان : المصارف الإسلامية ، مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها ، عالم الكتاب الحديث ، 2008 .

(8) شلالى عبد القادر وقاشى علال:مدخل استراتيجى لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولى الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم،جامعة آكلى محنداولحاج،البويرة،أيام 26-27نوفمبر 2013.

(9) صالح مفتاح : إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية ، الملتقى الدولى حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 .

(10) صالح مفتاح و رحال فاطمة : تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفى الإسلامى ، المؤتمر العالمى التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامى النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامى ، أيام 9 - 10 سبتمبر 2013 ، اسطنبول، تركيا .

(11) صالح مفتاح و معارفى فريدة : المخاطر الائتمانية ، تحديدها قياسها و إدارتها و الحد منها، مداخلة مقدمة فى المؤتمر العلمى الدولى السنوى السابع ،

إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، أيام 16 - 18 ابريل 2007

(12) عبد الجواد عبد الحميد عاشور: التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية ، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية ، معالم الواقع و آفاق المستقبل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة ، أيام 15 - 17 ماي 2005

(13) عطاء المنان محمد احمد الواثق : عقد المرابحة ، ضوابط الشريعة و صياغته المصرفية و انحرافاته التطبيقية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، مارس 2003 .

(14) غالب عوض الرفاعي و فيصل صادق عارضة : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، أيام 16 - 18 افريل 2007 .

(15) لقلبي الأخضر و غربي حمزة: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، دراسة ميدانية ، ملتقى أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية ، جامعة غرداية ، 2010 .

(16) مصطفى الزحيلي وهبه : صيغ التمويل والاستثمار، مؤتمر المؤسسات المالية، معالم الواقع وآفاق المستقبل ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، أيام 15-17 ماي 2005 .

المجلات:

(1) بن علي بلعزوز : استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث، عدد 7، 2009-2010 .

(2) بوحيدر رقية ولعرابة مولود: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد2، جامعة الملك عبد العزيز، 2010

(3) يونس الموسوي حيدر : أدرة المخاطر و السيولة المصرفية ، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية و الإسلامية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9 ، العدد2، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2011 .

محاضرات:

(1) عبد الحفيظ يوسف فريهان : إدارة المخاطر المصرفية ، محاضرات بكلية العلوم الإدارية و المالية ، جامعة الإسراء ، العراق ، 2008 .

الملخص:

المخاطر لصيقة بالصناعة البنكية، فتوجهات البنوك نحو تكوين هيكل أصول أكثر ربحية وخلق أسواق جديدة لتحقيق عوائد أكبر، يقضي بضرورة تبني آليات مالية وتوجهات للاستثمار، تستلزم بدورها ضرورة تحليل المخاطر والاهتمام بإدارتها، والبنوك الإسلامية لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر سواء ما كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو مخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية، لذا كان لزاما على البنوك التقليدية والإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها، من خلال إدارة هذه المخاطر وبالرغم من كل المتطلبات الضرورية والأساليب الحديثة في البنوك بنوعيتها، وتبعاً لما تتميز به البنوك الإسلامية عن نظيرتها بمختلف الفروق النظرية والتنظيمية والتقنية، وفوارق الموارد والاستخدامات، نجد أن البنوك الإسلامية أقل عرضة للمخاطر لكونها تبتعد عن كل ما هو حرام، فأسلوبها في المرابحة يمكنها من اختيار المشاريع السليمة والتي تجنبها الوقوع في المخاطر.

Résumé

Risque bancaire de près l'industrie, l'orientation banques vers la formation de la structure des actifs plus rentables et créer de nouveaux marchés pour atteindre des rendements plus élevés, élimine le besoin pour l'adoption des mécanismes et des directions d'investissements financiers, exige à son tour la nécessité d'une analyse des risques et de l'attention à gérer, les banques islamiques ont pas reçu l'autre de ces risques, à la fois ce qu'il considère formats islamique ou de risque similaire où les banques classiques, il était donc impératif pour les banques conventionnelles et islamiques chercher les voies et moyens d'éliminer ou de les minimiser, à travers la gestion de ces risques, en dépit de toutes les conditions nécessaires et des méthodes modernes dans les banques des deux types, et par conséquent en raison de ses banques islamiques son homologue dans diverses différences théoriques et organisationnelles et techniques, et les différences de ressources et des usages, nous constatons que les banques islamiques sont moins vulnérables à être loin de tout ce qui est haram, le style du Mourabaha peut choisir des projets solides, qui évité de tomber dans les risques.